جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس

الميدان: علوم اقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوماقتصادية

التخصص: مالية و بنوك

بعنوان:

تسيير مخاطر السيولةفي البنوك التجا رية الجزائرية

دراســـة حـــــالة بنـــك البـركـــة

من إعداد الطلبة:

- حسين تنـــــاح
- مسعودة بن الزيغم
- نعيمة سبقاق

إشراف الأستاذ :

- حمزة عمي سعيد

السنة الجامعية: 2014/2013

إهداء

«الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات»

قوتي و صمودي أهدي الى أعز ما في الوجود التي رضاؤها من رضا رب العالمين منبع إصراري و

الى من غمرني بفضله **إلى من قال فيهما الله عز وجل :**

« وقل لهما قولا كريما»

أمي وأبي أطال الله في عمرهما و رضي عنهما و أرضاهما في الدنيا و الآخرة

الى إخوتي وأخواتي الاعزاء كل واحد باسمه، إلى أبناء و بنات أخواتي كلا باسمه

الى من كان لها يد العون في كتابة هذه المذكرة م. حنان

الى كل الأهل و الأقارب و إلى كل من يحمل لقب تناح، حميدة و بن عمر

الى كل من يعرفنا من قريب أو من بعيد من دون استثناء

دون أن أنسى زملائي في الدراسة دفعة 2011-2012

و أصدقائي و رفقاء دربي ل.منير ، أ.حمزة، ح.أحمد، و.ب.الطيب، ب.حمزة، ح.نصرالدين

إلى زميلاتي في المذكرة بن الزيغم مسعودة و سبقاق نعيمة

الى كل هؤلاء أهدي ثمرة نجاحي .....

حسين

إهداء

أهديك وردا وعطرا وأنت حدائق الروح وشذى النفس

أهديك الحب وأنت الحب كله وأغلى ما أملك وأغلى من الهدايا وأكبر من الكلام.

أمي الحبيبة

التي ترمم ابتساماتي وتعيد بعث القلب نقيا.

صافيا كصلوات النفس التائقة لغد جميل منذ أعوام.

إلى من شجعني ووقف إلى جانبي في السراء والضراء.

إلى من قهر الظروف وتحدى الصعاب وكان نعم الأب ونعم الصديق

أبي العزيز

إلى من كتبت حروف اسمها وساما على صفحات القلب مثلما يكتب النسيم

أسراره على وجه الماء بحنان وعطف : **جدتي الغالية**

إلى كل من يحمل اسم طاهري

إلى الكتاكيت : أنفال و إسراء و رحيل

إلى أصدقائي:

إلى كل من جمعتني بهم الدراسة خاصة دفعة2014 .

تخصص مالية وبنوك.

إهداء

اهدي هذا العمل المتواضع إلى من قال فيهما الرحمان (و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا)

واللذان ساعداني ووجهاني، و حرصا في حبي العلم و طلبه و سهرا على راحتي : أمي و أبي أطال الله في عمرهما و بارك فيهما

والى كل من سيظل قلبي يحبهم إخوتي و أخواتي : بلخير محمد ندى حورية حنان وردة حليمة العالية

وخاصة الكتاكيت : صبرين مريم هدى و مروان

الى كل أعمامي و عماتي و أخوالي و خالاتي و كل عائلة سبقاق و بن أحمد وبن طاشة

الى جدتي الحبيبة أطال الله في عمرها

الى روح جدي الطاهرة

الى من تقاسم معي عناء إنجاز هذا البحث زملائي حسين و مسعودة و حنان وكل من ساعدني في إنجاز هذا العمل

الى زملائي في الحياة الجامعية

الى كل طلبة الدفعة الأولى علوم اقتصادية

الى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

كلمة شكر و تقدير

بسم الله و الصلاة و السلام على خاتم الأنبياء و المرسلين، الحمد لله الذي من علينا بنعمة العقل و هدانا و أرشدنا الى طريق النور و العلم و مكننا من إتمام هذا العمل المتواضع فنتقدم بجزيل الشكر الى الأستاذ المشرف " عمي السعيد حمزة " الذي ساعدنا بكل نصائحه و توجيهاته لإنجاز هذا العمل المتواضع فجزاه الله خير جزاء.

كما نشكر كل الأساتذة ساهموا في وصولنا لهذه المرحلة.

ونسأل الله عز وجل أن يوفقنا لما يحب و يرضى إنه ولي ذلك و القادر عليه
و الحمد لله رب العالمين.

الملخص

يهتم هذا البحث بدراسة تحليلية لمخاطر السيولة ، و تنشأ مخاطر السيولة من عدم مقدرة المصرف على تمويل احتياجاته المالية أي عند مقدرته على توفير نقد لتسديد التزاماته بالأجل القصير بدون تحقيق خسائر ملموسة أو عدم القدرة على توظيف الأموال بشكل مناسب و تظهر مخاطر السيولة في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة للمصرف على مقابلة التدفقات النقدية الخارجة.

يهدف البحث الى تسيير مخاطر السيولة في البنوك التجارية الجزائرية باستخدام أهم النسب المالية نسب السيولة و نسب مخاطر السيولة و تحليلها .

ABSTRACT

Interested in this research an analytical study of the liquidity risk , and liquidity risk arises from the inability of the bank to fund its needs at any financial ability to provide the cash to pay its obligations on credit short without achieving tangible losses

Or the inability to employ the funds properly and show the liquidity risk in the case of lack of cash inflows to the bank to meet cash outflows.

The research aims to conduct liquidity risk in commercial banks Algerian using the most important financial ratios liquidity ratios

And liquidity ratios and risk analysis.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الاهداء	I
كلمة شكر	II
الملخص	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	VI
قائمة الملاحق	VII
مقدمة	د – د
الجانب النظري	
الفصل الأول: الأدبيات النظرية	
تمهيد	16
المبحث الأول: الأدبيات النظرية	17
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول السيولة	17
المطلب الثاني: نظرية إدارة السيولة	21
المطلب الثالث: حساب نسب السيولة	23
المبحث الثاني: مخاطر السيولة	27
المطلب الأول: مخطر السيولة	27
المطلب الثاني: مؤشرات مخاطر السيولة	29
المطلب الثالث: دراسات السابقة	32
خلاصة الفصل	40

الجانب التطبيقي	
الفصل الثاني: مدراسة الميدانية (دراسة حالة بنك البركة)	
تمهيد	42
المبحث الأول: الطريقة والأدوات	43
المطلب الأول: طريقة جمع المعطيات	43
المطلب الثاني: أدوات الدراسة	58
المبحث الثاني: النتائج والمناقشة	63
المطلب الأول: نتائج	63
المطلب الثاني: التحليل	68
خلاصة الفصل	70
الخاتمة العامة	72
قائمة المراجع	75
فهرس	

قائمة الجداول:

جدول 2: نسبةالرصيدالنقديلبنكالبركة ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
جدول 3: السيولةالعامةلبنكالبركة.....63
جدول 4: السيولةالقانونيةلبنكالبركة 64
جدول5 : السيولةالاحتياطيةلبنكالبركة 64
جدول 6: السيولةالنقديةلبنكالبركة.....65
جدول 7: النقدوالأرصدةالمملوكةلدىالمصارف 65
جدول 8: الموجوداتالنقدية 66
جدول 9 :التسهيلاتالائتمانية.....67
جدول 10: الموجوداتالحساسةلسعرالفائدة 67
جدول 11: جدولالأصول.....68
جدول 12 :خصومبنكالبركة 59
جدول 13: خارجميزانيةبنكالبركة.....60
جدول 14 : النتائج- تكاليفلبنكالبركة 61
جدول 1: نسبةالاحتياطالقانونيلبنكالبركة 62

قائمة الأشكال :

شكل 1 : الصورةالهيكليةللنظامالعاملبنك.....45

المقدمة العامة

مقدمة :

يعد موضوع السيولة من المواضيع المهمة في المصارف التجارية، فقد استأثر اهتمام الإدارات المصرفية والسلطات النقدية والرقابية التي يقع على عاتقها مسؤوليات رقابة سلامة العمل المصرفي والسهر على حقوق المودعين، فقد يخسر المصرف عددا من زبائنه نتيجة عدم توفر السيولة الكافية أو عدم إمكانية تلبية طلباتهم في الوقت المناسب . وتنتج أهمية السيولة المصرفية من ضرورة استعداد المصارف الدائم لاحتمال إقدام بعض المودعين لديها إلى سحب ودائعهم في أي وقت وبصورة مفاجئة، وعلى المصارف أن تستجيب لخدمة عملاءها بالسرعة اللازمة وذلك بتوفير السيولة بدون التأثير سلبا على أوجه نشاطاتها و أهدافها.

نظرا للأهمية البالغة للسيولة عند البنوك فقد نصت القوانين المصرفية على نسب محددة كسيولة في البنوك التجارية، وقد يحتفظ المصرف بسيولة فوق حاجته، مما ينتج عن ذلك حالة الاستخدام غـــير الصحيح للموارد المتاحة وتعتبر من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك.

واستنادا إلى ما سبق من أهمية السيولة وإدارة مخاطرها سندرس مشكلة السيولة أو تسيير السيولة في البنوك الجزائرية

ما هو واقع إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية الجزائرية ؟

التساؤلات:

- ما المقصود بسيولة البنك؟
- ما هي أدوار و وظائف السيولة في البنوك؟
- كيف يمكن مواجهة مخاطر لسيولة في البنوك؟

فرضيات البحث:

وللإجابة على التساؤلات السابقة يمكن اقتراح الفرضيات التالية:

- السيولة هي قدرة المصرف على التسديد نقدا عند الطلب على النقود.
- تكمن وظائف السيولة في مقابلة سحب الودائع ولأغراض القروض والسلفيات.
- تتم مواجهة مخاطر السيولة عن طريق استقراء وضعية البنك بواسطة النسب والمؤشرات الخاصة بتحليل الأخطار.

مبررات اختيار الموضوع:

لم يكن اختيارنا للموضوع بمحض الصدفة، وإنما كان نتيجة عدة اعتبارات وهي:

- بحكم التخصص أي الموضوع له علاقة بمجال تخصصنا مالية وبنوك.
- قلة البحوث المتخصصة في إدارة السيولة وبالتالي محاولة اثراء مكتبتنا بمزيد من المراجع في مجال دراستنا وهي السيولة.
- التعرف على أهم المخاطر السيولة التي تتعرض لها البنوك ومعالجتها
- معرفة مدى استخدام البنوك الجزائرية للأساليب المالية، والعلمية في تقييم مخاطر السيولة.

أهداف الدراسة:

- مدى قدرة مؤشرات السيولة ومخاطر السيولة لاستكشاف أهم المخاطر و التقليل منها أو القضاء عليها.
- الكشف عن حقيقة وضع السيولة في البنوك الجزائرية و محل الدراسة.
- التعرف على كيفية الاستفادة من تطبيق إدارة فعالة للسيولة في البنك.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في كون أن للسيولة أهمية بالغة في المصارف التجارية والبنوك الإسلامية والمؤسسات وغيرها فعدم التحكم في تسييرها يؤثر على الأداء المالي للبنك وبشكل سلبي وعليه تتجلى أهمية البحث في معرفة قدرة البنك على التحكم في تسيير سيولتها وذلك بتحديد وتشخيص المشاكل التي تطرأ على السيولة و أثرها على الأداء المالي باستخدام أهم المؤشرات والنسب المالية.

حدود الدراسة:

-الحدود الموضوعية : سوف نتطرق الى الموضوع: "واقع إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية الجزائرية "من خلال استخدام مؤشرات السيولة ومؤشرات مخاطر السيولة.

-الحدود المكانية :قد تم تناول موضوع هذا البحث على المستوى المحلي في إحدى البنوك الجزائرية وهي بنك البركة الجزائري.

-الحدود الزمنية: فقد تم الاعتماد على بيانات مالية ومحاسبية للبنك محل الدراسة للفترة الممتدة من(2010-2012).

منهج البحث:

من أجل معالجة هذا الموضوع والوصول إلى النتائج الموجودة قمنا بتتبع المنهجيتين التاليتين:

المنهج الوصفي : فيما يخص الجانب النظري، لأنه ملائم لتقدير الحقائق وفهم عناصر الموضوع وتحليله من الجانب النظري.

منهج الدراسة : يتعلق بالجانب التطبيقي من أجل إسقاط الدراسة على واقع إحدى البنوك ألا وهي بنك البركة.

صعوبات البحث:

من خلال إنجازنا لهذا البحث صادفنا جملة من الصعوبات كانت سببا في عدم تحقيق بعض الأهداف المرجوة من هذا البحث نذكر ما يلي:

-نقص المراجع المتخصصة في إدارة السيولة وإن وجدت بالشيء القليل فهي لا تجد إطار مفاهيمي في الواقع العملي والمهني في البنوك الجزائرية.

-سرية معلومات البنوك واستحالة منحه الأشخاص من خارج البنك.

-عدم وجود الدعم والمساعدة من طرف البنك أثناء الدراسة لغياب التشجيع للبحث العلمي.

هيكل البحث:

تم تقسيم البحث إلى فصلين كما يلي:

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية والتطبيقية للموضوع حيث قسم هذا الفصل إلى مبحثين الأول فيه الدراسة النظرية و الثاني مخاطر السيولة والدراسة التطبيقية.

الفصل الثاني:

الدراسات الميدانية حيث قسم هذا البحث إلى مبحثين الأول الطريقة والأدوات أما المبحث الثاني يتم فيه عرض النتائج ومناقشتها.

الفصل الأول:
الأدبيات النظرية

تمهيد :

البنوك هي مؤسسة قرض تتميز أساسا بقدرتها على خلق النقود، ولكي يستطيع البنك تقديم القروض يجب عله أن يكون متوفر على أموال، جزء من هذه الاموال هي خاصة بالبنك و الجزء الآخر متكون من ادخار لأعوان الاقتصاديين و كذلك قروض البنوك الاخرى .

لذا فإن البنك يعمل أساسا بأموال الغير و التي تستطيع أن تسحب في أي وقت، و لو هذا السحب كان بكثرة و مصحوب بتعويض للقروض يمكن له أن يسبب للبنك مشكل عدم القدرة على الوفاء بالتزاماته هذه الوضعية معروفة باسم مشكل السيولة.

في هذا الفصل سنحاول في المبحث الأول التعرف على أهم مفاهيم السيولة و نظريات ادارة السيولة و مخاطرها و أهم مؤشرات حساب نسب السيولة .

أما المبحث الثاني سنتطرق الى تعريف مخطر السيولة وأهم مؤشراتها و الدراسات التطبيقية.

المبحث الأول الأدبيات النظرية

يعتبر موضوع ادارة السيولة مهما لدى البنوك والمؤسسات وتعني السيولة في الوحدة الاقتصادية للاحتفاظ بجزء من سائل النقدية شبه النقدية، وإن احتفاظ البنك بجزء من أموال هبشكل سائل ليتواءم مع احتياجات العملاء والتزاماتهم وتسديدها فيما عيد استحقاقها وكيفية وضع ادارة لها، من خلال الأدوات تحليلها في المؤسسة.

المطلب الأول :مفاهيم عامة حول السيولة

الفرع الأول :مفهوم السيولة البنكية ومكوناتها

أولا تعريف السيولة:

هناك عدة تعاريف للسيولة أغلبها مرتبطة بالبنوك وأصبح يستدعي تطبيقها في المؤسسات نذكر منها:

التعريف الأول :

تعني السيولة المصرفية احتفاظ البنك بجزء من أصوله فيشكل سائل ب درجات متفاوتة، وذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع و السحب من الاعتمادات المفتوحة للعملاء، بحيث يتمكن البحث فـــــي ذات الوقت من استغلال ودائعه بما يحقق له أكبر ربح ممكن من احتفاظه بنقود كافية تمكنه من مقابلة السحب دون أدنى تأخير ومن غير أن ينجم عن ذلك ارتباط في أعماله[1].

التعريف الثاني[2]:

السيولة المصرفية تعني قدرة المصرف التجاري على التسديد نقدا جميع التزاماته التجارية و على الاستجابة لطلبات الائتمان، أو منح القروض الجديدة، وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى المصرف، أو امكانية الحصول عليه عن طريق تسيير بعض أصوله أي تحويلها الى نقد سائل بسرعة و سهولة و بناء على ذلك يراد بالسيولة المصرفية " الاحتفاظ بموجودات نقدية سائلة إضافية إلى موجودات مالية تغلب عليها صفة السيولة لمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية أو العاجلة" .

[1] محمد سعيد أنور سلطان، ادارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، 2008، ص 141

[2] رضا صاحب أبو حمد، ادارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، الطبقة الأولى، دار الفكر، عمان، 2002، ص 185

التعريف الثالث:

إن المقصود بالسيولة هو سهولة تحويل أصل إلى نقد بأقصى سرعة وبدون خسائر تذكر وهي تلك الإجراءات التي تجعل البنك دائما جاهزا لمقابلة صافي التدفقات دون الحاجة الى تصفية بعض الاستثمارات[3] . مع الاشارة الى أنه لا يمكن ادارة .

التعريف الرابع:

السيولة تعني احتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة، وذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع بحيث يتمكن البنك من استغلال ودائعه بما يحقق له أكبر ربح ممكن[4] .

التعريف الخامس:

يقصد بالسيولة القدرة على تحويل الأصل الى شكل من أشكال الأنفاق خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا و دون خسائر تذكر[5].

من خلال هذه التعاريف السابقة يمكن تعريف السيولة على أنها:

" هي مجموعة من الأرصدة النقدية الموضوعة في حوزة لمواجهة السحب المفاجئ و الاستجابة لطلبات الائتمان أو منح القروض الجديدة و تجعل البنك جاهزا لمواجهة عملائه".

الف ع الثاني: عناصر السيولة

وتنقسم الى : السيولة الحاضرة و السيولة شبه نقدية [6] .

السيولة الحاضرة :

هي النقدية الحاضرة لدى المصرف و التي تحت تصرفه و تشتمل على :

[3] دريد آل شبيب ادارة البنوك المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة، 2012، ص 159

[4] مفيدة بوقصة، أهمية تطبيق إدارة السيولة في المؤسسات الخاصة دراسة، حالة مؤسسة سينفنكو بتقرت الفترة 2011/2010، مذكرة ماستر أكاديمي غير منشورة، تخصص مالية مؤسسة، جامعة ورقلة، 2013، ص 3

[5] لونيسي هدى، اشكالية تسيير السيولة في البنوك الجزائرية فترة(1990-2009)، مذكرة ماجستير، تخصص نقود و بنوك، جامعة الجزائر 3 ، 2012، ص3

[6] سليمان أحمد اللوزي، مهدي حسن زوليف، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان،1997، ص 102.

1- **1 النقدية بالعملة الوطنية و العملات الأجنبية :**

هي الأموال الموجودة في خزائن المصرف في صورة نقد سائل من عملات رسمية و مساعدة و أجنبية، وقد يجد المصرف صعوبة في تقدير هذا السند ولكن الخبرة السابقة لها دور في تقديره .

2 الودائع لدى البنوك الأخرى و لدى البنك المركزي :

حيث يلتزم المصرف وفق التشريعات الخاصة بالاحتفاظ لدى البنك المركزي بأموال سائلة بشكل احتياطي للحفاظ على حقوق المودعين، ويمكن عن طريق نسبة الاحتياطي هذا التأثير في حجم الائتمان، هذا بالإضافة الى أن المصرف قد يحتفظ بأرصدة في شكل ودائع قصيرة الأجل لدى المصارف الأخرى، وبذلك يلجأ المصرف الى هذه الأرصدة في حالة الحاجة إليها . ويمكن تحويلها الى البنك المركزي للحصول على مقابلها النقدي .

3 الشيكات تحت التحصيل :

وهي شيكات مقدمة من عملاء المصرف لتحصيلها و اضافة قيمتها الى حسابات العملاء بالمصرف، و تحدد المصارف نسبة من هذه الشيكات لتدخل تحت نطاق السيولة وفقا للخبرة السابقة وبذلك نحتاط بعدم الأخذ بالحساب ذلك الشيكات التي يحتمل رفضها لسبب أو لآخر .

2- و تعتبر الشيكات التي يمكن تحصيلها عن طريق غرفة المقاصة أكثر سيولة من غيرها. و الشيكات المحلية المسحوبة على نفس البلد أكثر سيولة من المسحوبة على الخارج.

السيولة شبه النقدية:

وهي الأصول التي يمكن تصفيتها أي بيعها أو رهنها ومنها أذونات الخزينة و الكمبيالات المخصومة و الأوراق المالية من أسهم و سندات .

هي أصول تسمى (بالأصول الاستثمارية لخدمة السيولة)، فهي تتمثل بقصر أجل استحقاقها وامكانية التصريف السريع سواء بالبيع أو الرهن ز كلما كانت هذه الأصول حكومية أو مضمونة من الحكومة كلما كانت أسهل في التصرف فيها .

الفرع الثالث: أدوار و وضائف السيولة [7]

1- السيولة مقابل سحب الودائع :

فهي تمكن من مواجهة سحب الودائع غير المستقرة، وأيضا مقابلة الطلبات غير المتوقعة لسحب الودائع تحت الطلب، كما انها تمكن من مواجهة احتمال السحب من ودائع التوفير و الودائع لأجل، فقد يتم السحب من هذا النوع بدون مقدمات أو دلائل أو مؤشرات تعطي للإدارة فرصة لتدبير السيولة الكافية لمواجهة طلبات السحب، وأخيرا تمكن السيولة من تلبية طلبات السحب من المودعين لظروف استثنائية، مما يحافظ على استقرار المصرف و مستوى الأمانة.

2- السيولة لأغراض تلبية القروض و السلفيات:

حيث تزيد الحاجة للسيولة نتيجة لزيادة الطلب على القروض بدرجة أكبر من الانخفاض في الودائع، ولتجنب هذا الوضع يحتفظ البنك بأصوله سائلة لتلبية احتياجات العملاء المؤكدة السحب فإذا زادت القروض بدرجة أكبر من الودائع و كانت الإدارة تتوقع ذلك، فلا بد من تدبير موارد إضافية لمقابلة الزيادة في الفروض و السلفيات، و تعويض النقص في الودائع كمصدر للتمويل، لذلك فإن أمكانية الاقتراض المستقبلي للبنك تتوقف على موارده المالية سواء بطريقة غير مباشرة وذلك بمشاركة بنوك أخرى في تلبية القروض و السلفيات، أو بيع بعض الموجودات التي يمتلكها البنك.

[7] بهية مصباح محمود صياح، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العلمية في فلسطين، دراسة تحليلية، من مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماجستير (غير منشورة) تخصص ادارة أعمال جامعة اسلامية غزة، 2008، ص 70

المطلب الثاني : نظرية ادارة السيولة

توجد العديد من النظريات فيما يتعلق بإدارة السيولة في المصارف، وهناك استراتيجيات محددة تتبعها المصارف في ظل عدد من النظريات في مجال السيولة من أهمها [8]:

نظرية القرض التجاري:

- نشأت هذه النظرية من خلال ممارسات المصارف الإنجليزية، حيث يقول مؤيدوها : بأن سيولة المصرف تعتبر جيدة مادامت أمواله يتم استغلالها في قروض قصيرة الأجل بما يتناسب مع طبيعة الودائع التي لديها، التي تتكون في معظمها من ودائع جارية يمكن سحبها في أي وقت إلا أن العيب الأساسي في هذه النظرية هو فشلها في سد احتياجات التنمية الاقتصادية خاصة في البلدان النامية، فالتقيد التام بهذه النظرية يمنع المصارف من تمويل التوسعات في المصانع، وزيادة خطوط الانتاج، وشراء آلات جديدة، وغير ذلك من المجالات الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية والتي تمتد لمدة زمنية طويلة .

اضافة الى ذلك، فإن هذه النظرية لم تؤخذ بعين الاعتبار الثبات النســـبي للودائع بمختلف أنواعها، فالودائع الجارية لا يتم سحبها جميعها في وقت واحد بل أن عملية الايداع و السحب لهذا النوع من الودائع يكون بصورة مستمرة، أما بالنسبة لودائع التوفير فكثرة عدد تلك الحسابات و طبيعتها من حيث أنها في الوضع الطبيعي تنمو وتكبر، يجعلها تتمتع بالثبات النسبي، أما الثابتة فتواريخ استحقاقها معروفة للمصرف، ولا يحق لصاحبها السحب منها الا في مواعيد استحقاقها .

نظرية امكانية التحويل :

تعتمد هذه النظرية أساسا على أن سيولة المصرف تعتبر جيدة مادامت لديه موجودات يمكن تحويلها الى نقد بأسرع وقت ممكن، وبأقل خسارة ممكنة، فإذا لم يقدم المقترض على سداد بذمته من التزامات مالية متحفه، فإن المصرف يقوم بتحويل بعض من احتياطاته الثانوية كالأوراق التجارية المالية الى نقد بوقت مناسب و دونما خسارة مهمة، وبالتالي تتوفر لدى المصرف سيولة تمكنه الوفاء بالتزاماته المالية .

[8] بهية مصباح محمود صياح، مرجع سبق ذكره، ص 73

وبناء على يمكن القول أن المصرف التجاري يحل على أساس تدعيم الاحتياطات الأولية لموجودات قابلة للتحويل الى موجودات أخرى أكثر سيولة أي قابلة للتحويل الى نقد عند الحاجة الى الاموال، و تعتبر هذه النظرية الأساس في امتلاك المصرف التجاري للاحتياطات الثانوية، وهي قابليتها البيعية العالية أي امكانية تحويلها الى نقد سائل بفترة وجيزة وبدون خسارة .

نظرية الدخل المتوقع :

تقوم هذه النظرية على أساس أن ادارة المصرف يمكن أن تعتمد في تخطيطها للسيولة على الدخل المتوقع المفترض، وبالتالي فإنها ندخل في اعتبارها الدخول المتوقعة للمفترضين في المتقبل، ولهذا يتمكن المصرف من منح قروض متوسطة و طويلة الأجل . اضافة الى منحه القروض قصيرة الأجل، مادامت عملية سداد هذه القروض تكون من الدخول المتوقعة للمقترضين بشكل أقساط دورية منظمة (لكل شهر- أو لكل شهرين ...) فالأمر الذي يجعل الصرف يتمتع بسيولة عالمية، و ذلك بسبب الانتظام النسبي للتدفقات النقدية وامكانية توقعها من العرض السابق يتضح بأن هذه النظرية تستند الى توظيف أموال المصرف بشكل عام في مختلف الأنشطة المالية و المصرفية ولآجال مختلفة، وذلك اعتمادا على الدخل المتحقق للمنشأة المقترضة، وهذه النظرية تساهم في زيادة حجم الأرباح المتحققة للمصرف، وذلك لأنها تستخدم كل الأموال المتاحة باستثناء الاحتياطات القانونية في أنشطة استثمارية مختلفة.

المطلب الثالث : حساب نسب السيولة

الفرع الأول: نسب السيولة

1- نسبة الاحتياطي القانوني[9]:

و يقصد بنسبة الاحتياط النقدي القانوني النسبة التي يتم حسابها طبقا لتعليمات البنك المركزي والتي تلزم البنوك التجارية باحتفاظه بأرصدة دائنة بدون فوائد و نسبة معينة بما لديه من الودائع بهدف حماية حقوق المودعين من جهة، وعدم توسع هذه البنوك في منح النقود و خلق الودائع بما لا يتماشى و السياسة النقدية المتتبعة من جهة أخرى، مما يثر سلبا على الاستقرار النقدي للاقتصاد.

و تحسب هذه النسبة وفقا للمعادلة التالي :

$$\text{نسبة الاحتياطي النقدي} = \frac{\text{رصيد البنك التجاري لدى البنك المركزي}}{\text{قيمة اجمالي الودائع بالعملة المحلية + التزامات أخرى}}$$

و يشمل مقام النسبة البنود التالية التي تضاف الى إجمالي الودائع والتي تقترب من صفة الودائع [10].

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{الأرصدة لدى البنك المركزي}}{\text{مقترضةمبالغ من البنك المركزي} + \text{الأرصدة للبنوكالمتحفة} + \text{إجمالي الودائع} + \text{شيكات و حولات و خطابات دورية مستحقة الدفع}}$$

[9] بهية مصباح محمود صياح، مرجع سبق ذكره، ص 29

[10] محمد سعيد أنور سلطان، ادارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، 2008، ص 166 .

تعتبر هذه النسبة بمثابة ضمان للبنوك التجارية للحصول على السيولة اللازمة في وقت الحاجة كما أن هذه النسبة لا تخفض الا في حالات استثنائية وفي فترات تحتاج هذه البنوك الى تمويل ضروري و ملائم و هذه النسبة محددة من طرف ادارة البنك المركزي .

نسبة الرصيد النقدي[11]:

يتأثر الرصيد النقدي في البنك التجاري بعمليات السحب و الايداع، و نظرا لاختلاف الظروف التي تتحكم في كل هذين التيارين فإنهما عادة لا يتعادلان و يترتب عن ذلك تغيير في حجم الرصيد النقدي للبنك التجاري إلا أنه يمكن تحسين نسبة هذا الرصيد من خلال ما يلي :

- ايداع نقود جديدة من جانب الافراد و المنظمات .
- الاقتراض من البنك المركزي .
- زيادة رأسمال البنك في شكل نقدي، وليس عن طريق تجميد الاحتياطات و العكس بالعكس، أي نسبة الرصيد النقدي تأخذ العوامل السابقة و يحتسب نسبة الرصيد النقدي من خلال المعادلة التالية :

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي} + \text{النقدية بخزينة البنك}}{\text{مقام نسبة الإحتياطي القانوني}}$$

2- نسبة السيولة العامة[12]:

وتعني قدرة البنك التجاري على تحصيل القروض و السلفيات لدى العملاء وفقا لتواريخ استحقاقها بدون خسارة في القيمة والتوائم بين تحصيل هذه القروض و منح قروض و سلفيات جديدة كذلك يتعين على البنك دراسة و تحليل موقف العملاء و استبعاد من يتضح عدم قدرته على السداد (القروض) من نسبة السيولة العامة و يتم ذلك من خلال دراسة التعاملات السابقة للعملاء و مراقبة عملية السحب و الايداع للتعرف على اسلوب استخدام القرض و امكانية سداده و تحديد مجال استخدامه الذي منح من أجله مراقبة ومتابعة العميل بصفة دورية حتى يتسنى للبنك تقييم سياسة الائتمان و تعديلها إن اقتضت الضرورة

[11] لونيسي هدى، مرجع سبق ذكره، ص30 .

[12] ونيسي هدى، مرجع سبق ذكره،ص 29.

لذلك ، وهو مقياس لقدرة البنك غلى الوفاء بالتزاماته الجارية، و تحسب السيولة العامة من خلال المعادلة التالية :

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{بسط نسبة الرصيد النقدي + مجموعة الأصول غير النقدية شديدة السيولة}}{\text{مقام نسبة الاحتياطي القانوني + التزامات أخرى}}$$

نسبة السيولة القانونية[13]:

وتمثل مقياسا لقدرة الاحتياطات الاولية و الاحتياطات الثانوية على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على المصرف في مختلف الظروف إذ أنه كلما زادت نسبة السيولة القانونية زادت سيولة المصرف. و تتراوح هذه النسب ما بين 35-30 % كحد أقصى في الأنظمة الاقتصادية و نحسب هذه النسبة وفقا للعلاقة التالية :

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\begin{array}{c}\text{الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي + نقدية و ذهب لدى المصرف} \\ \text{أذونات الخزينة + أوراق تجارية و أوراق مالية و استثمارات}\end{array}}{\begin{array}{c}\text{مستحقات المصارف + صكوك و خطابات و حوالات مستحقة الدفع} \\ \text{+ اجمالي الودائع في العملة المحلية + المبالغ المقترضة من البنك المركزي}\end{array}}$$

1- نسبة السيولة الاحتياطية:

وهي تمثل خط الدفاع الثاني الذي اليه البنك اذا احتاج الى سيولة نقدية اضافية، وهي تمثل السيولة شبه النقدية أو احتياطات الدرجة الثانية و يتكون معدل السيولة الاحتياطية غالبا من الآتي[14] :

[13] م م بلال نور، سعيد الكردي- تقسيم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة، دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين و الرشيد كلية ادارية، جامعة كربلاء، مجلة العراق للعلوم الادارية عدد 24، ص 08.

[14] محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سبق ذكره، ص 178 .

$$\text{السيولة الاحتياطية} = \frac{\text{أذون الخزانة} + \text{أوراق مالية حكومية} + \text{الاوراق التجارية الجديدة}}{\text{الرصيد غير المعطى نقدا من خطابات الضمان المصدرة} + \text{اجمالي الودائع} + \text{الشيكات و الحوالات مستحقة الدفع} + \text{البنوكودائع و المراسلين لدى البنك}}$$

1- نسبة السيولة النقدية:

وهي تستخدم للدلالة على مدى الكفاءة في النقدية الحاضرة لدى البنك لمقابلة الاحتياجات العاجلة المترقبة على طلبات السحب من الودائع و تحسب هذه النسبة كالآتي :[15]

$$\text{نسبة السيولة النقدية} = \frac{\text{النقديـــة بالصندوق}}{\text{الودائع تحت الطلب}}$$

[15] محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سبق ذكره ص 179.

المبحث الثاني: اطر السيولة

المطلب الأول : مخطر السيولة

الفرع الأول : تعريف مخطر السيولة

ظهر هذا في البداية مع حلول الأزمات النقدية بسبب اختلال التنظيم ومن ثم وضعت الهيئات المالية استراتيجية السيولة بغية التحكم في المشكل و يمكن تعريف هذا المخطر :

" هو احتمال عدم القدرة على الوفاء بالتزامات التسديد عند تاريخ الاستحقاق كما أنه يعبر عن احتمال التوقف عن الدفع " . و بالنسبة للبنوك فهو استحالة اعادة التمويل أو وجود شروط اعادة التمويل الذي قد يؤدي الى حدوث خسائر [16].

- "هي مخاطر ناتجة عن عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته عندما تستحق الأداء، من خلال توفير الأموال اللازمة لذلك دون تحمل خسائر غير مقبولة[17]".

الفرع الثاني : أنواع مخاطر السيولة [8] :

1- مخطر السيولة الفوري:

و يتمثل في عجز البنك على مواجهة طلب السحب الجماعي و المفاجئ للمودعين و هذا المخطر ليس يوميا، كما أن البنوك تسعى لإيجاد حلول وقائية و أخرى علاجية.

2- مخطر التحويل :

وهو ناجم عن احداث تغيرات متواصلة خلال مدة الاستخدامات و التي تتمدد بينما تبقى آجال الموارد أما على حالها أو تتقلص و هذا بسبب تغير احتياجات عملاء البنك المودعين منهم و المقترضين.

[16] مقطوف نعيمة،آلية تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية(دراسة حالة بنك CPA)، مذكرة لاستكمال شهادة ليسانس غير منشورة، بنوك نقود و مالية، جامعة ورقلة،2013، ص 40 .

[17] أسماء نخلة، ادارة مخاطر المالية في البنوك الاسلامية(دراسة ميدانية لمجموعة البركة مصرفية بالبحرين 2009-2012) مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر(غير منشورة)، مالية و بنوك، جامعة ورقلة،2013، ص5.

[18] مقطوف نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 40

لفرع الثالث : ادارة مخاطر السيولة :

من أجل مواجهة مخاطر السيولة يتعين على البنوك تطبيق الاجراءات التالية [19]:

- بناء نظام لتأمين الودائع يساعد على تحاشي الهرولة نحو البنوك لسحب الأموال بسبب الذعر و رواج الأخبار الكاذبة، مما يقلل من حجم السحوبات المفاجئة .
- على البنوك أن تطبق خطة طارئة تلجأ إليها في حالات نقص السيولة، بالإضافة الى وضع اجراءات مشتركة تمكنها من تجاوز النقص في السيولة .
- تنويع مصادر التمويل على أساس جغرافي و بناء على مناطق النشاط الاقتصادي، وعدم الاعتماد على قدر قليل من كبار المودعين، والاحتفاظ برصيد كاف من النقدية و الاوراق المالية القابلة للتداول .
- تحليل احتياجات التمويل و استحقاقات الالتزامات تطبيق نظام معلومات مالية وادارية يعكس تطورات أوضاع السيولة .
- مشاركة الادارة العليا في مراقبة السيولة والتحكم فيها ووجود نظام للوقاية الداخلية للتأكد من الجدية في تسيير السيولة .

يجب أن تحتفظ البنوك الاسلامية بسيولة كافية للوفاء بالتزاماتها في جميع الاوقات، من خلال وضع و تطبيق اجراءات سليمة لقياس السيولة و مراقبتها، ووضع نظم وافية كمراقبة التعرض لمخاطر السيولة و اعداد تقارير عنها على أساس دوري .

[19] أسماء نخلة، مرجع سبق ذكره، ص 60.

المطلب الثاني : مؤشرات مخاطر السيولة

هناك أربعة أنواع من مؤشرات مخاطر السيولة وهي[20]:

أولا : النقد و الأرصدة المملوكة لدى المصارف / اجمالي الموجودات :

يعد هذا المؤشر واحدا من المعايير المستخدمة لقياس مخاطر السيولة في المصارف، إذ يشير ارتفاع هذا المؤشر الى انخفاض المخاطرة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الارصدة النقدية التي يواجه بها المصرف التزاماته المختلفة، و ثم حسابه وفقا للمعادلة التالية :

$$\% = \frac{\text{النقد و الأرصدة المملوكة لدى المصارف}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

ثانيا : الموجودات النقدية و الاستثمارات / اجمالي الموجودات

يشير ارتفاع هذا المؤشر الى انخفاض المخاطرة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الموجودات النقدية و الاستثمارات التي يواجه بها المصرف التزاماته المختلفة و ثم حسابه وفق المعادلة التالية :

$$\% = \frac{\text{الموجودات النقدية و الاستثمارات}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

ثالثا : التسهيلات الائتمانية / اجمالي الموجودات :

يعد هذا المؤشر واحدا من المعايير المستخدمة في قياس المخاطرة الائتمانية في المصرف على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة القروض التي على المصرف مواجهتها في حالة عدم سدادها من قبل المقترضين في مواعيدها المحددة .

[20] سيرين سميح أبو رحمة، السيولة المصرفية و أثرها على العائد والمخاطرة (دراسة تطبيقية على مصارف تجارية فلسطينية)، مذكرة استكمال لطلبات حصول على درجة ماجستير غير منشورة، ادارة أعمال، جامعة اسلامية غزة، 2009، ص 75.

و ثم حسابه وفقا للمعادلة التالية :

$$\% = \frac{\text{التسهيلات الائتمتنية}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

رابعا : الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة :

يقيس هذا المؤشر مخاطرة سعر الفائدة في المصارف فاذا كانت قيمة هذا المؤشر أكثر من (01) كان عائد المصرف أعلى، إذا ارتفعت أسعار الفائدة و العكس صحيح وثم حساب هذه النسبة وفقا للمعادلة التالية :

$$\% = \frac{\text{الموجودات الحساسة لسعر الفائدة}}{\text{المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة}}$$

أسباب مخاطر السيولة[1] :

و يظهر مخطر السيولة نتيجة أحد الأسباب التالية :

- سحب جماعي للودائع أو المدخلات من طرف الزبائن .
- عدم احترام مواعيد وآجال الدفع لتسديد القروض .
- وضعية البنك تجاه أسواق التمويل، كالسوق النقدي مثلا .
- خطر سعر الفائدة الذي يتعرض له البنك و أخرى.
- و يمكن لمخطر عدم السيولة أن يوصل البنك الى حالة الإفلاس المحقق لأن المصرفي لا يستطيع أن يمارس نشاطه اليومي بدون سيولة و عليه يتوجب علينا التطرق الى انعكاسات مخطر عدم السيولة أي الاشارة الآثار المتمثلة في :
  - لا يمكن للمصرفي ضمان توزيع القروض و لا الوفاء بوعده على التمويل.

[21] مقطوف نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 40.

- عدم احترام آجال الاستحقاق و الدفع .
- لا يرد على احتياجات البنك الا على ما هو في اطار سياسي مثبت من طرف السلطات النقدية .
- حتى يحافظ البنك على عملائه يجب أن يضمن لهم استرجاع الاموال التي أودعوها لديه في الوقت الذي يطلبونها فيه و يرغبون في سحبها منه وهو المهم بالدرجة الأولى بالنسبة لهم .

المطلب الثالث: الدراسات السابقة

دراسة بلال نوري سعيد الكردي تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة لدراسة مفارقة بين مصرفي الرافدين و الرشيد "

تتلخص فكرة البحث بتقويم ربحية المصرف لمصرفين عراقيين ذو طابع حكومي هما الرافدين و الرشيد باستخدام مؤشرات السيولة و مؤشرات الربحية لبيان تأثرها بنسب السيولة ولاستيعاب متغيرات البحث ثم صياغة مشكلة البحث و التي تشير الى قدرة المصرف على تعظيم أرباحه من نتائج أعماله دون أن يؤدي ذلك الى الافراط بالسيولة المصرفية التي لديه و عليه قام البحث على جملة من الاهداف أهمها : (تقييم الربحية المصرفية وسيولتها باستخدام المؤشرات الخاصة بهم وبيان تأثير السيولة في نسب الربحية المحققة للمصرف) ولتحقيق هذه الاهداف تم صياغة واختيار فرضيات من خلال المؤشر الإحصائي ANOVAوإن أهم ما تم استنتاجه هو (أن نسبة تأثيرات مؤشرات السيولة لكلا المصرفين كانت ضعيفة وغير معنوية في الأغلب على المؤشرات الربحية المصرفية عدا مؤشر واحد هو الاحتياطي القانوني (السيولة) لمصرف الرافدين هي المؤشرين هما معدل العائد على الودائع و معدل العائد على حق الملكية (الربحية) إذا كان التأثير قويا و معنويا .

دراسة بوعتروس عبد الحق بومدين فتيحة خطر السيولة في البنوك الإسلامية البحرينية) :

تهدف هذه الدراسة لدراسة مشكلة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية و كيفية مواجهتها له، و تهدف الى التعرف على كيفية إدارة السيولة من قبل البنوك و استخدمت النسب المالية لقياس مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته و تحليل هذه النسب المالية (نسب السيولة) و كانت أهم نتائج هذه الورقة البحتة كالتالي:(بنك البركة و بنك البحرين الإسلامي)يتوفر لدي البنك دائرة مختصة في إدارة المخاطر تتمتع بالاستقلالية منبثقة عن مجلس الادارة .

- كلا البنكين يطبقان معايير بال 2 حيث أن تعليمات البنك المركزي البحريني تنص على اجبارية تطبيقها .
- يعمل كلا البنكين على ادارة مخاطر السيولة باستخدام تقنيات حديثة لذلك .
- إن البنكين وصلا الى استخدام الاساليب المتطورة في قياس مخاطر السيولة التي يتعرضان لها .
- يحتوي البنكان على فائض السيولة دون تشغيل مما يؤدي الى تخفيض العوائد التي يحصل عليها .
- يتمتع البنكان بملاءة عالية كرأس مال فاتت النسبة المحددة على مستوى الدولي .

- احتفظ البنكين سيولة كافية جعلتهما لا يلجئان الى البنك المركزي البحريني كمقرض آخر .

دراسة لونيسي هدى : إشكالية تسير السيولة في البنوك التجارية للفتر 990 009؛ 012؛).

تهدف هذه الدراسة الى ابراز اهمية تسيير السيولة في البنوك التجارية، من خلال تقدير السيولة ومؤشراتها ثم انتقل الى تحديد مشكلة السيولة على مستوى البنوك الإسلامية.

كانت أهمية البحث تصب على اصلاحات الجهاز البنكي الجزائري في ظل قانون النقد و القرض و دور السياسة النقدية و آلية تسييرها للسيولة و كانت اشكالية كالتالي : كيف تتمكن السياسة النقدية من خلال بنك الجزائر من تسيير السيولة البنكية و ضبطها في كل حالات الفائض و العجز للمحافظة على سلامة الاستقرار النقدي؟

و كانت أهم النتائج كالتالي:

- تم إنشاء سياسة نقدية حقيقية في الجزائر من اصدر قانون النقد و القرض 10/90 فأصبحت هناك سياسة نقدية واضحة المعالم لها أدوات و أهداف.
- الأهداف الأساسية : سياسة النقدية للجزائر تتمثل في استقر ار الأسعار و التحكم في معدلات التضخم .
- قبل سنة 1990 كانت أدوات السياسة النقدية عبارة عن أدوات مباشرة و لكن بعد صدور قانون النقد و القرض اعتمدت الجزائر على مجموع من الأدوات غير المباشرة لتعديل سيولة النظام المصرفي.
- تقلصت استقلالية بنك الجزائر عما كانت عليه في ظل قانون النقد و القرض من خلال التعديلين لسنتي 2001-2003 .
- منذ سنة 2002 عرف الاقتصاد الجزائري فائضا هائلا من السيولة مما استدعى به الأمر إلى استحداث أدوات جديدة لامتصاصها و تمثلت الأدوات في :
  - ادارة استرجاع السيولة بواسطة نداءات العرض 7 أيام و 3 اشهر.
  - التسهيلات الخاصة بالوديعة.
- رغم أن الأزمة المالية العالمية فاجأت العالم خصوصا في منتصف سنة 2008، بقي الجهاز المصرفي الجزائري صامدا و مستقرا و لم تنعكس هذه الأزمة بشكل مباشر على القطاع البنكي و المالي.

دراسة ابراهيم مهدي الروم آدم" الأساليب و العناصر المؤثرة في ادارة السيولة المصرفية (دراسة تطبيقية على عينة من المصارف السوداني 007 2011 "

الهدف الرئيسي من الدراسة هو التعرف على مجال ومكونات السيولة المصرفية و لحصر مجال هذه العملية الادارية، وكذلك الالمام و الوقوف على مدى استخدام المصارف السودانية للأساليب و العناصر التي تؤثر في ادارة السيولة المصرفية لديها، ومعرفة الصعوبات التي تواجه المصارف السودانية في ادارة السيولة و تقديم مقترحات لحلها، مشكلة البحث تعتبر السيولة ذات أهمية خاصة للمصارف حيث نجد أن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة بالمصارف السودانية ضخمة بالمقارنة بقاعدة رأس المال المصرف، كذلك صعوبة التوقع أو التنبؤ بحجم و توقيت انسياب الأموال لخارج المصرف خصوصا في ظل هيكل الودائع الجارية و تعتبر ادارة السيولة من العمليات المتشابكة و التي تدخل فيها عوامل خارجية وداخلية في ظل السياسات المالية و النقدية السائدة و الظروف الاقتصادية العالمية من أكبر المشاكل و تتطلب وجود كوادر مصرفية مؤهلة ذات كفاءة عالية و توفير تقنيات معلوماتية وفنية عالية الكفاءة تستطيع أن توفر المعلومات اليومية عن حركة السيولة وكانت اشكالية البحث ما هو واقع ادارة السيولة بالمصارف السودانية ؟

ولقد أسفرت نتائج البحث على أن موارد الأموال بالمصارف العاملة بالسودان تغلبت عليها الموارد الخارجية الغير مستقرة ضعيفة حيث لم تتمكن المصارف الاحتفاظ برؤوس أموال كبيرة بالنسبة لقاعدة الموارد بالمصارف، وهي لا تستخدم الأساليب العلمية في ادارتها للسيولة و يغلب عليها أسلوب ادارة المشاكل.

دراسة جينافرانكوفينتوا " إدارة مخاطر السيولة و الإشراف 009!

الهدف من هذه الورقة هو تحليل التقنيات الحالية إدارة مخاطر السيولة و المنهج الاشرافي من أجل تحديد الكيفية التي يمكن بها تحسين، سواء في ضوء الاضطرابات الأخيرة في الأسواق بسبب الأزمة الراهن العقاري الثانوي و المصادر المحتملة لعدم استقرار ترتبط مباشرة مع نموذج الأعمال.

نماذج مخاطر السيولة الحالية اثبتت أن التقليل من الظواهر المتطرفة التي تؤثر على التمويل و مخاطر الوقت في سيناريوهات عالمية و في نفس الوقت التنظيمية و الإشرافية تواصل الأنظمة لتكون اساسا وطنيا و متباينة إلى حد كبير إلى اختلافات كبيرة و التي في بعض الظروف يمكن أن تولد orbitrages التنظيمي، وتعتزم البحوث لتسليط الضوء على المميزات الأكثر أهمية للنظر من أجل تنفيذ الإدارة الفعالة لمخاطر السيولة و تحقيق أكثر تكاملا للنظام النقابي للأسواق المالية العالمية.

دراسة مفيدة بوقصة: " أهمية تطبيق إدارة البركة في المؤسسات الخاصة دراسة حالة مؤسسة سينفنكو بتقرت للفتر 010 2011 2013)"

تهدف هذه الدراسة إلى ابراز أهمية تطبيق ادارة السيولة في المؤسسات الخاصة، خلال استخدامهم لمجموعة من أدوات التحليل المالي، و لقد حاولت الطالبة الإجابة على الإشكالية التالية :

مدى قدرة هذا الصنف من المؤسسات على التحكم الجيد في إدارة سيولتها النقدية من أجل تحسين أدائها المالي.

كما تبرز أهمية هذا البحث باعتباره محاولة لتركيز الاهتمام على دراسة الجانب المالي للقطاع الصناعي للتطبيق على مؤسسة عن طريق الاستعانة بمنهاج دراسة الحالة و توصلنا إلى أن المؤسســـة قد حققت خسائر متراكمة مما أثر على وضعيتها المالية، حيث انها تعاني اختلال في التوازن المالي على المدى الطويل و القصير، مع العجز الذي أحدثته دورة الإشهار أما دورة الاستثمار و التمويل فكانت عكس ذلك.

دراسة علي محجوب محمد " تقويم استراتيجية دارة السيولة في المصارف 011؛) السودانية لدراسة حالة بنك البركة السوداني خلال فترة 000 005؛) "

للمصارف أدوار بارزة في اقتصاديات الدول، و مع التطورات السريعة الحادثة في عالم اليوم كان لابد للجهاز المصرفي من تطور مماثل لها أو يفوقها حتى يتمكن من اشباع حاجيات كل شرائح المجتمع و سبيل ذلك كان لابد من تنظيم أعمال المصارف و ادارتها بأعلى درجات الكفاءة وذلك يتطلب الاهتمام باحتياجات المصرف و موارده من جهة مع الاستخدام الامثل لتلك الموارد و أحد أهم التحديات التي تواجه المصارف اليوم هي كيفية ادارة السيولة المتاحة لها فالمصارف تطالب بأن تدير سيولتها و توظفها بما يحقق لها الارباح التي تمثل الهدف النهائي لها وفي نفس الوقت واستثمار كل أو معظم أموال المصارف و برزت مشكلة الدراسة التي تحاول التوفيق بين السيولة و الربحية تتمثل كالآتي :

تجنب بعض المصارف الاستثمار في فائض سيولتها حتى لا تتعرض لمشكلة عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل مما يجعلها متحفظة في منح التمويل .

- تراكم السيولة في المصارف دون استثمار يؤدي بها لفقد الفرص في تحقيق الارباح و تخفيض القيمة الحقيقية

للأموال غير المستثمرة خصوصا في ظروف التضخم، وقد توصلت الى مجموعة من النتائج :

يلاحظ أن التمويل بصيغة المرابحة هو المفضل بالنسبة للمصرف أما التمويل بصيغة المشاركة فيتم في حدود مضمونه .

- الاستثمار في الاوراق المالية و ذلك لأنها مضمونة و منخفضة المخاطر و التي توفر الى البنك أموال في الوقت المناسب وتركيز البنك على هذا النوع من الاستثمارات يؤكد حرصه على سلامة مركزه المالي .

دراسة نصر رمضان احلاسة " دور المعاما ت المحاسبية في ادارة ؛ اطر لسيولة (دراسة تطبية ة على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة) سنة 2013 "

هدفت هذه الدراسة الى بيان أهمية الدور الذي تقوم به المعلومات المحاسبية و المالية في إدارة مخاطر السيولة و قد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وإجراء المعالجات الإحصائية اللازمة و اختيار الفرضيات من خلال برنامج **SPSS** الاحصائي، حيث كانت أداة الدراسة استبانة وزعت على أفراد عينة الدراسة داخل البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة و لخصت مجموعة من النتائج أهمها:

- تستخدم البنوك التجارية المعلومات المحاسبية المالية فبي التنبؤ بمخاطر السيولة .
- تقوم البنوك التجارية باستخدام أدوات قياس نسب مالية للتعرف على السيولة المتوفرة لديها .
- يوفر الإفصاح العام الشفافية و الموضوعية و يعزز الثقة بين البنك و عملائه لما له أثر في تخفيض درجة مخاطر السيولة .
- تقوم الإدارة العليا و الجهات الرقابية بمتابعة و مراقبة التقارير بشكل دوري للمساعدة على اكتشاف الانحرافات المتعلقة بوضع السيولة و تصحيحها .
- يؤثر حجم و طبيعة الودائع على متطلبات السيولة عند مواجهة الصعوبات في تواريخ الاستحقاق .

دراسة أكر، ٠ لال الدين "دراسة السيولة في المصارف الاسلامي 2013 " :

هدف هذا البحث دراسة السيولة في المصارف الاسلامية مع التركيز علة التجربة الماليزية، وقد تم بحث هذا الموضوع من خلال التعريف بالسيولة وادارتها، وبيان أهميتها و أهمية مكوناتها والمرتكزات الاساسية لنجاحها. كما تم عرض الادوات النقدية الاسلامية لإدارة السيولة و فحص نجاعتها وانضباطها بالضوابط الشرعية وكانت الصكوك الاسلامية محل تركيز هذه الورقة بآلية لهذه الادوات، وذلك من خلال بحث أهميتها في ادارة السيولة

و ضوابط تداولها و قد تلخص البحث الى جملة من النتائج أهمها :

- ان السيولة هي القدرة على تمويل الزيادة في الموجودات و الوفاء بالتزاماتها عند مواعيد استحقاقها دون تكبد خسائر غير مقبولو و ادارة هذه السيولة تعني احتفاظ المصرف بتدفقات نقدية كافية لمواجهة سحوبات كبيرة و بشكل فجائي أو غير معتاد .
- أن حسن ادارة السيولة يكمن في الابقاء على نسبة من السيولة للوفاء بالتزامات المتعاملين، واستثمار جزء منها لتحقيق الربحية لهم.
- ان السوق الاسلامية تعاني من شح الأدوات النقدية المالية لإدارة السيولة .
- إن الضوابط التي وضعها مجمع الفقه الاسلامي الدولي و هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية لتداول الصكوك وفت بالمطلوب من الجانب النضري، غير أن أهم عائق واجه اعمال الصكوك كأداة لإدارة السيولة تتمثل في فحص الشروط و الضوابط و حسن تنزيلها على المنتجات المعروضة في السوق.

من خلال الدراسات السابقة لاحظنا أن معظم الباحثين استخدموا مختلف الاساليب لإدارة السيولة و تحليل نسبها المالية لقياس قدرة البنك بالوفاء بالتزاماته طويلة او قصيرة الاجل اما ما أضفناه في دراستنا فلقد تطرقنا الى تعريف السيولة و حساب مختلف النسب المالية لتحديد سيولة البنك وتحديد مستوى مخاطر السيولة باستخدام اربعة مؤشرات مالية لحساب مخاطر السيولة في البنك.

تحليل الدراسات السابقة :

تؤكد الدراسات السابقة عل أهمية قياس السيولة و مخاطر السيولة المصرفية .

أكدت دراسة (مفيدة بوقصة،2013) اهمية تطبيق ادارة السيولة في المؤسسات الخاصة على ضرورة اهتمام و التركيز على الجانب المالي للقطاع الصناعي ودلك باستخدام مجموعة من ادوات التحليل المالي للكشف عن الاختلال المالي على المدى القصير

و طويل الاجل .

تشير دراسة (سيرين سميح ابو رحمة ، 2009)على الوقوف على طبيعة و ابعاد العلاقة بين عناصر ادارة السيولة و كل من العائد و المخاطرة و التعرف على مدى تطبيق المصارف التجارية الفلسطينية لنسب السيولة المعمول بها لدى سلطة النقد الفلسطينية، كما دراسة نضال رءوف احمد من خلال دراستها التحليلية لمخاطر السيولة باستخدام التدفق النقدي من خلال أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي ,تظهر مخاطر السيولة في حالة القصور التدفقات النقدي الداخلة للمصرف على مقابلة تدفقات نقدية الخارجة و الهدف من هذا البحث تحليل مخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي وتحديد مدى تأثير كفاية رأس المال .

تؤكد بعض الدراسات على تجنب المصرف الاستثمار في فائض سيولتها حتى لا تتعرض لمشكلة عدم الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل مما يجعلها متحفظة في منح التمويل ,و لقد جاءت دراسة(علي محجوب محمد ,2011) في هذا الصدد وأكدت على إدارة السيولة في الازمات المصرفية، توصلت الدراسة الى ان الاستثمار في الاوراق المالية مضمونة و منخفضة المخاطر و توفر للبنك الاموال في الوقت المناسب و تركيزه عليه يؤكد حرصه على سلامة مركزه المالي .

اشارت دراسة (جينيفر انكوفينتوا،2009) على ضرورة ادارة المخاطر المالية و النهج الاشرافية لتحديد الكيفية التي يمكن بها تحسين المركز المالي للبنك و النظر لتنفيذ الادارة الفعالة لمخاطر السيولة و تحقيق اكثر ارتباطا

و تكاملا للاطار الرقابي للأسواق المالية العالمية .

اشارت دراسة (نصر رمضان احلاسة، 2013) اهمية المعلومات المحاسبية و المالية لإدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية و تحديد اهم الادوات المستخدمة في قياس و تقدير مخاطر السيولة من خلال استخدام برنامج Spss ،وإجراء المعالجات الاحصائية فهي تستخدم المعلومات المحاسبية و المالية للتنبؤ بمخاطر السيولة.

وعلى ضوء هده النتائج يمكن القول بأن الدراسات السابقة تنسجم في كثير من الجوانب، إذ ركزت بعض الدراسات على ضرورة تحسين إدارة السيولة و تسيير و قياس مخاطرها، غير أن البعض الاخر ركز على التسيير الجيد للسيولة، و البعض الآخر استخدم كشف التدفق النقدي لتحليل السيولة غير ان بعضها استخدم المعلومات المحاسبية لإدارة السيولة .

تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنه يتم التطرق لها سابقا، ومن خلال الدراسات السابقة، يتواصل هذا البحث في الاتجاه ذاته، قاصدين بذلك تسيير مخاطر السيولة المصرفية في المصارف التجارية الجزائرية مستفيدة من الدراسات السابقة و ليستوعب جوانب الضعف فيها و تعزيزها و تقويتها كما استخدمنا الاسلوب الوصفي و التحليلي، أهم النسب المالية لقياس نسبة سيولة البنك و درجة مخاطر السيولة في البنك .

خلاصة الفصل :

تعمل البنوك بصفة عامة في بيئة تتميز بدرجة عالية من عدم اليقين مما يعرضها لمخاطر عديدة اهمها مخطر السيولة الناتجة عن عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، و يعتبر التعرض للمخاطر في القطاع البنكي امر لا مفر منه، لذلك نجد أن ادارة مخاطر السيولة لها اهمية كبيرة فهي تعتبر من الوظائف الاساسية التي تساعد البنوك على المواصلة و النجاح و بالتالي القدرة على المنافسة و الحد من الاثار السلبية التي تنتج عن تحمل المخاطر و التأكد من أن البنك يتمتع بالسلامة و الامان .

الهدف من هذه الدراسة إلقاء الضوء على طبيعة وماهية السيولة و مخاطرها بعدما قمنا بتحديد مشكلة السيولة في البنوك التجارية و من خلال هدا الفصل يمكننا استخلاص النتائج التالية :

- تعتبر السيولة مؤشر إيجابي في الكثير من الأحيان إذا تمت إدارتها بشكل جيد لكل من الإدارة و المودعين و حتى البنوك المحلية.
- تعبر السيولة بالبنك التأكد من مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته.
- من عناصر السيولة الحاضرة و السيولة الشبه نقدية .
- أن ادوار و وظائف السيولة تكمن في مقابلة سحب الودائع و لتلبية القروض و السلفيات .
- أهم نظريات ادارة السيولة نظرية القرض التجاري و نظرية إمكانية التحويل و نظرية الدخل المتوقع.
- إنه من الصعب إيجاد مقياس جيد يوضح وضعية السيولة داخل البنك التجاري .
- أن نجاح أي بنك مرتبطة أساسا بمدى ثقة الأفراد فيه , وهذا من خلال توفر السيولة، ومن قدرة البنك على تلبية طلبات السحب اليومية، وهو أمر يتوقف على قدرته في تحويل الأصول التي يملكها إلى سائلة و بدون خسارة في قيمتها .
- أن مخاطر السيولة ناجمة عدم قدرة البنك على الواء بالتزاماته عندما تستحق الاداء .

مخطر السيولة الفوري هو عجز البنك على مواجهة السحب الجماعي و المفاجئ اما مخطر التحويل ناجم عن تغيرات متواصلة خلال مدة الاستخدامات التي تمتد من اجل مواجهة مخاطر السيولة يتعين على البنك تطبيق اجراءات للمحافظة على نسبة كافية من السيولة.

الفصل الثاني:
الدراسات الميدانية

تمهيد

بهدف معرفة الدور الذي يلعبه اختيار المشاريع الاستثمارية في تحسين الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، ارتأينا أن نسقط الدراسة على بنك البركة الاسلامي، من أجل التوصل الى تحديد هذه العلاقة بين اختيار المشاريع و الأداء المالي و ابر از الدور الذي يلعبه اختيار المشاريع في تحسين الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية .

لقد قمنا بتقسيم هذا الفصل الى مبحثين :

الأول : تقديم بنك البركة الجزائري.

الثاني :: تقييم تجربة بنك البركة الجزائري

المبحث الاول : الطريقة و الأدوات

يتناول هذا البحث مجتمع الدراسة و العينة التي تم اختيارها للقيام بدراسة حالة، بالاضافة الى التعريف بهذه العينة و الاهداف التي تسعى الى تحقيقها و كذلك لمعرفة طريقة جمع المعطيات على هذه العينة و الادوات المعتمد عليها لتحليل معطيات الدراسة .

المطلب الأول طريقة جمع المعطيات

الفرع الأول : مجتمع و عينة الدراسة يعد مجتمع الدراسة (البنوك) وأخذنا عينة و هي مجموعة البركة المصرفية و مكن تعريفها كالتالي :

التعريف و النشأ [1].

لقد كان أول اتصال عملي بين الجزائر و مجموعة البركة سنة 1984 عن طريق البنك الفلاحي للتنمية و قد نتج هذا الاتصال الأولي قرض مالي للجزائر قيمته 30 مليون دولار خصص لتدعيم تمويل التجارة الخارجية،

و في هذا الشأن يرى المدير العام السابق لبنك البركة الجزائري السيد " طاطاي" أن القرض الممنوح للجزائر من طرف مجموعة البركة سنة 1984 لم يكن الهدف الحقيقي الذي يسعى إليه الأطراف و إذ ما يشكل اختبار متبادل لقياس حسن النية بين مجموعة البركة التي تهدف إلى الاستثمار المصرفي في الجزائر و الحكومة الجزائرية .

طرحت فكرة إنشاء مصرف إسلامي على مستوى رئاسة الجمهورية في بداية عهد الرئيس الجزائري "بن جديد" من طرف بعض المستشارين الاقتصاديين لرئيس الجمهورية، و سرعان ما بدأ بتصور مشروع مصرف إسلامي متطور، و في هذا الصدد بدأت في سنة 1984 الاتصالات الدولية بين الجزائر الممثلة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية و مجموعة البركة، و استمر الوضع على حاله إلى غاية نوفمبر 1986 أين حدث اتصال ثاني بين الجزائر و مجموعة البركة، حيث عقدت هذه الأخيرة ندوتها الرابعة بالجزائر في نزل الأوراسي، و أهم ما نوقش في هذه الندوة فكرة إنشاء مصرف إسلامي في الجزائر، و من نتائج هذه الندوة إنشاء لجنة تقوم بمتابعة ما يلي :

-دراسة إنشاء بنك البركة الجزائري ليكون وجود هذه المؤسسة في الجزائر حلقة مكملة لتوضيح التعامل بين مختلف القطاعات و مجموعة البركة، و ذلك إلى جانب ما يحققه وجود البنك الإسلامي العامل بالجزائر من اجتذاب المدخرات الوطنية من داخل البلاد و خارجها و توجيهها نحو الإسهام في التنمية الوطنية .

[1] الندوة التدريبية الدولية حول : تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير بسطيف 28/25 ماي 2003 المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب .

– متابعة تطوير سائر وجوه التعاون القائمة بين القطاعات المختلفة في الجزائر و بين مجموعة البركة بهدف تطوير الصادرات و توطيد التبادل التجاري مع بلدان العالم الإسلامي .

و قد عمد بعض مستشاري الرئاسة أثناء هذه الندوة عن القلق الرسمي اتجاه مصرف إسلامي يتعلق بقياس درجة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد الجزائري الذي هو اقتصاد عمومي في ظل اقتصاد حر و مفتوح أمام المستثمرين الأجانب .

غير أنه مع انخفاض الربح النفطي تعرض الاقتصاد الجزائري لأزمة اقتصادية حادة ،دفعت بالحكومة الجزائرية إلى التفكير الجاد في ضرورة الإصلاح الاقتصادي ،و أمام هذا الوضع أصبحت الجزائر محطة أنظار الكثير من رجال الأعمال و من بينهم المستثمرين العرب ،و في هذه الفترة طرح مسؤولوا البركة على السلطة الجزائرية إمكانية إنشاء مصرف إسلامي بالجزائر .

و قد تم إبرام اتفاقية الإنشاء بتاريخ 01 مارس 1990 بين كل من بنك الفلاحة و التنمية الريفية الجزائري و شركة البركة القابضة السعودية و يعتبر صدور قانون النقد و القرض بتاريخ 14 أفريل 1990 بمثابة الحافز الأساسي الذي دفع بأصحاب مشروع بنك البركة الجزائري إلى طلب الاعتماد و بعد فحص الملف

و المستندات المرفقة به رخص مجلس النقد و القرض لبنك البركة الجزائري بالعمل في التراب الوطني طبقا للمادة 137 من قانون النقد و القرض و التي تجعل منه مؤسسة مالية خاضعة لقواعد القانون الجزائري ، حيث باشر أعمال المصرفية ابتداء من تاريخ 20 ماي 1990 بالمقر الاجتماعي بمدينة الجزائر العاصمة .

و قد عرف الشيخ " صلاح عبد الله كمال " رئيس بنك البركة الجزائري، على أنه بنك إسلامي لا يتعامل بالفائدة أخذا أو إعطاء. و يهدف إلى تنمية المجتمع الجزائري المسلم، وإلى خلق توليفة عملية مناسبة بين متطلبات العمل المصرفي الحديث و ضوابط الشريعة الإسلامية.

و بنك البركة الجزائري بصفته بنك تجاري حسب المادة 114 من قانون النقد و القرض يمكن اعتباره من الناحية الكلاسيكية بنك للودائع نظرا لمهنته الأساسية المعتادة و كبنك أعمال طبقا للمادة 38 من نظامه الأساسي.

و قد بلغ رأس المال المكتتب 500 مليون دينار جزائري موزعة بنسبة 50% لكل من مجموعة البركة و البنك الفلاحي للتنمية الريفية .

البنية التنظيمية و المحاسبية للبنك .

يتكون الهيكل التنظيمي لوكالة غرداية من :

أ- **المدير** : و هو شخص عالي الكفاءة في الشؤون المصرفية يعين من طرف المديرية العامة الموجودة في العاصمة، للإشراف على الأعمال اليومية للوكالة، و يساعده في أداء مهامه نائبه و سكرتارية.

ب- **مصلحة القروض** : يهتم هذا القسم بدراسة ملفات طلب القروض التي يودعها طالب القروض بهذا القسم حيث يقوم هذا الأخير بدراسة مفصلة لهذه الملفات و التأكد من صحة المعلومات المقدمة ثم يقوم بإعداد تقارير مفصلة تتضمن موافقة مبدئية على إعطاء القرض و يرسل هذا التقرير إلى المديرية العامة للفصل فيه نهائيا، و تتكون هذه المصلحة من فرعين:

فرع القروض و فرع متابعة القروض.

ج- **مصلحة الشؤون الخارجية** : يهتم هذا القسم بالعلاقات المالية مع الخارج حيث يقوم بتسوية معاملات زبائنه مع هذا الأخير عن طريق فتح اعتمادات مستندية و خطابات ضمان

د- **مصلحة الصندوق**: هي التي تشرف على تتبع العمليات المصرفية العادية مثل السحب و الإيداع[1]

شكل 1 : الصورة الهيكلية للنظام العام للبنك

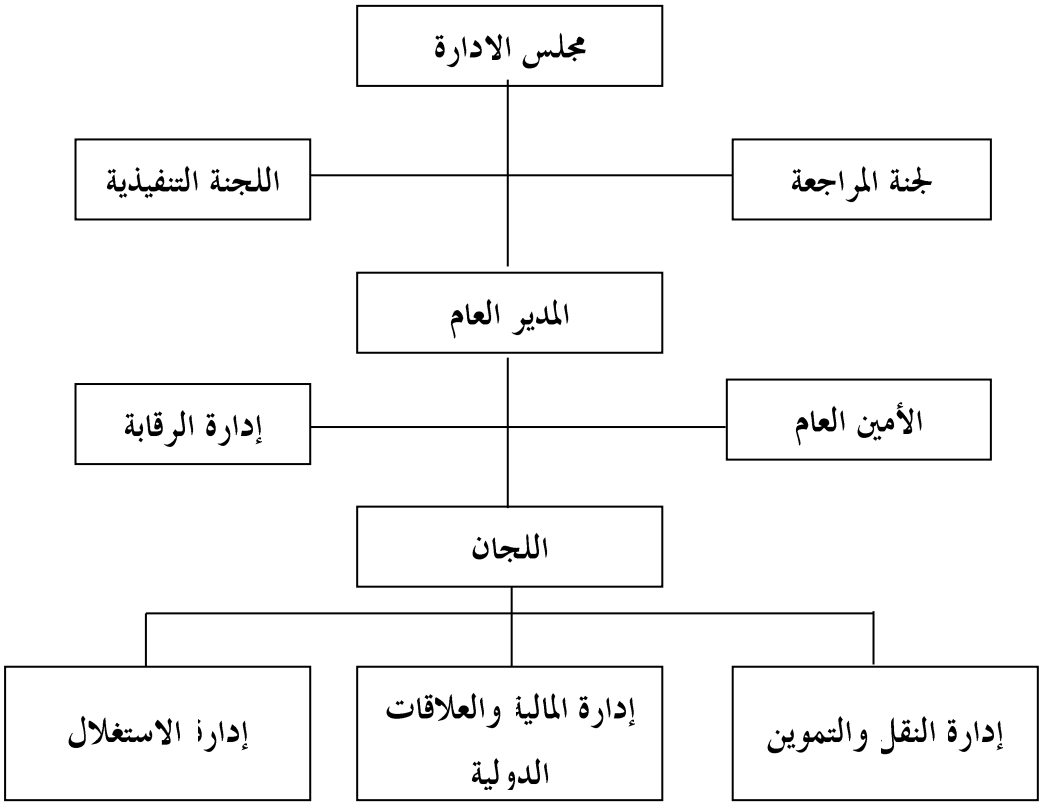

[1] مقابلة شخصية مع مدير بنك البركة الجزائري-وكالة سطيف-السيد صخراوي نصر الدين .

مكانة بنك البركة في إطار البنوك الشامل [1]

كون بنك البركة الجزائري يعد ضمن البنوك الإسلامية التي تعد أقرب أشكال البنوك من حيث خدماتها إلى البنوك الشاملة .

أولا : الخدمات التمويلية التي يقدمها بنك البركة .

في معظم الأحيان عندما تصاب المؤسسة بمشاكل السيولة أو مشاكل مالية سواء كان في مجال الاستغلال أو الاستثمار ، تتقدم إلى مصرفها على النحو التالي :

امنحوا لي قرض بمبلغ كذا (....) و لكن دون ذكر النوع. أما فيما يخص المدة فالمستحب أن تكون أطول ما يمكن، أمام هذه الوضعية و من أجل التنسيق بين الائتمانات الممنوحة (من حيث النوع و الأهمية) و الحاجيات الحقيقية يكون المصرفي مشغولا بصفة دائمة في البحث عن نوع الائتمان الذي يتلاءم مع طبيعة النشاط الممارس و حاجيات التمويل كما تبدو من مختلف التحاليل .

هكذا تمنح أنواع الائتمان الملخصة فيما يلي :

-تمويل دورة الاستغلال (إئتمانات قصيرة الأجل).

- تمويل دورة الاستثمار (إئتمانات متوسطة أو طويلة الأجل).

. **الائتمانات قصيرة الأجل** :هي قروض لا تتعدى مدتها سنتين ، توجه هذه الائتمانات إلى تمويل الاستغلال و التشغيل و يكون تسديد هذه الائتمانات بالإيرادات اللاحقة الممولة بهذا الائتمان.

و تنقسم الائتمانات قصير الأجل إلى صنفين :

-القسم الأول مباشربحيث يوضع المال تحت تصرف الزبون مباشرة و يعرف هذا النوع من الائتمانات عن طريق الصندوق .

- القسم الثاني يتميز بأجل ممنوح للزبون لأداء التزام معين من طرف إدارة أو ممون بشرط صريح أن يكون البنك هو الضامن لأداء هذا الالتزام ،و لهذا يجب عليه (البنك) أن يوقع على وثيقة تتلاءم مع طبيعة العملية و تعرف هذه التسهيلات الائتمانات بالإمضاء التي لا تكون محل دفع إلى في حالة عدم تمكن الزبون من احترام التزاماته و يكون المصرفي ملزم بموجب الضمان الذي وقع عليه بالحلول محل زبونه المقصر و يطالبه فيما بعد بالتسديد.

[1] الندوة التدريبية الدولية حول : تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير بسطيف 25-28 ماي 2003 المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب مداخلة الأستاذ : حيدر ناصر ، تقييم تجربة بنك البركة الجزائري .

أ.1 **الائتمانات النقدية :**

1- **أنواع الائتمان الكلاسيكية** : تأخذ بعين الاعتبار في الائتمانات عن طريق الصندوق النشاط الممارس ، بند الميزانية المطلوب تمويله ، طبيعة المشاكل التي يصادفها الزبون ، و يمكن أن نذكر من بين قروض عن طريق الصندوق ما يلي :

- تسهيلات الصندوق التي تهدف إلى مواجهة حاجة وقتية و لمدة زمنية قصيرة جدا للسيولة و تسمح بتغطية الفارق الزمني الفاصل بين التسديدات التي يجب على الزبون تأديتهاو اراداته المتوقعة .

- انكشاف الحساب : يسمح هذا النوع من الائتمان للمؤسسة بمواجهة نقص عابر في السيولة يمكن أن تصل مدته عدة شهور .

- الخصم : و هو شراء المصرفي عاجلا لدين آجل (الأجل لعدة أيام) الذي يسمح لحامل سند الدين التصرف مباشرة في سيولة هو بحاجة ماسة إليها .

- الائتمان الموسمي : هو قرض موسمي يسمح بتمويل الدورة الكاملة لإنتاج مادة ما و يكون التسديد عن طريق الدخل الناتج عن بيع هذا المنتوج .

- التسبيقات على الصفقات : يعتبر هذا النوع من الائتمانات تمويل ديون لمؤسسة على إدارة أو جماعة محلية .

- التسبيقات على السندات : هذه التسبيقات خاصة لحاملي السندات مثل سندات الصندوق .

- التسبيقات على السلع : تهدف هذه التسبيقات إلى تمويل مخزون سلع العميل مقابل رهن هذه السلع للمصرفي

- السلفيات : السلفيات هي قروض تتميز خاصة بوضع المبلغ بحساب الزبون .

– ما يقابلها في صيغ التمويل المعمول بها لدى بنك البركة :

1 صيغة التمويل بالمرابحة :

تعريف : المرابحة هي عقد بيع بالسعر العائد مضاف إليه هامش الربح معروف و متفق عليه بين المشتري و البائع (البيع بربح معلوم) يمكن للمرابحة أن تكتسي شكلين :

- عملية تجارية مباشرة ما بين بائع و مشتري.
- عملية تجارية ثلاثية ما بين المشتري النهائي (مقدم طلب الشراء) و بائع أول (المورد)و بائع وسيط (منفذ طلب الشراء) و قد تم الأخذ بالصيغة الأخيرة هذه في العمليات المصرفية الإسلامية. يتدخل

البنك بصفته المشتري الأول بالنسبة للمشتري مقدم الأمر بالشراء (العميل) يشتري البنك السلع نقدا أو بتمويل و يبيعها نقدا أو بتمويل لعميله مضاف إليه الربح المتفق عليه ما بين الطرفين .

التطبيق العملي :

يوقع البنك و العميل على عقد التمويل، يمكن أن ينص هذا العقد على فتح خط تمويلي أو على عملية مرابحة ظرفية في الحالة الأولى، يمكن تفسير اتفاقية الإطار من وجهة نظر الشريعة الإسلامية على أنها وعد بالبيع شامل على أصول يتم التفاوض بشأنها عملية بعملية .

يوكل البنك عملية للتفاوض مع المورد شروط شراء السلع من طرفه ، القيام لحسابه بكل الإجراءات المتعلقة بالعمليات الممولة و أخيرا استلام السلع ، يتدخل العميل بصفته وكيلا عاديا، و في هذه المرحلة للمرابحة يتدخل البنك بصفته المشتري الحقيقي للسلع و عليه يتحمل كل المصاريف و التكاليف غير المحددة في عقد المرابحة .

يقوم المشتري النهائي (العميل) بتوجيه لمورده طلبية للسلع التي يحتاجها .

يقدم المورد للعميل فاتورة أولية محررة باسم البنك لحساب العميل ، يوضح فيها التعيين، الكمية، سعر الوحدة و المبلغ الإجمالي للسلع ،إضافة إلى الحقوق و الرسوم المحتملة .

يقدم العميل للبنك طلب (أمر) شراء للسلع ،مدعوم بالفاتورة الأولية .يجب أن يوضح في طلب الشراء بالخصوص مبلغ العملية، هامش الربح العائد للبنك و تاريخ استحقاق مبلغ المرابحة (التسديد).

بعد مراقبة مطابقة العملية مع أحكام عقد التمويل و الترخيص المتعلق بها، يسدد البنك مبلغ الفاتورة بشيك تحويل، سفتجة (أو طرق أخرى) مباشرة لفائدة المورد .قبول البنك لورقة تجارية يماثل شراء السلع بتمويل .

تحقق العملية التجارية للمرابحة (تحويل ملكية السلع من البنك للعميل)عند تسلم الفاتورة النهائية واستلام السلع .

بالنسبة للعمليات المرابحة المبرمة في إطار عمليات التجارة الخارجية ، يسدد مبلغ التمويل للمورد عن طريق بنك الجزائر عند استلام الإشعار بالسحب من هذا الأخير (إنجاز الاعتماد المستندي) تنجز المرحلة الثانية من المرابحة (إعادة بيع السلع المستوردة لفائدة المستورد) عند وصول الوثائق و توطينها من طرف البنك، أو إذا اقتضى الأمر عند إصدار خطاب ضمان لفائدة مصالح الجمارك .

يمكن أن تنجز العمليات المستفيدة من تمويلات خارجية في شكل مرابحة دون تسديد(شراء و إعادة بيع السلع من طرف البنك بتمويل) غير أنه لا يمكن أن تكون هذه العمليات فيها نسب فائدة ، يجب إدراج تكلفة في المبلغ المحدد من طرف المورد في الفاتورة .

كذلك بالنسبة للعمليات التي تتم بغلاف نقدي يكون فيه المقابل بالدينار مضمون بمؤونة من قبل العميل ، يمكن أن تتم شريطة أن يكون البنك المشتري الأول للسلع (شراء السلع نقدا بالعملة الصعبة و إعادة بيعها نقدا بالدينار).

من المهم الإشارة إليه أن إعادة بيع السلع بالمرابحة لا يمكن أن يتحقق إلا بعد تحويل ملكية السلع لصالح البنك يجب أن يكون عقد السلع (المبرم من طرف العميل بصفته وكيل البنك) و الفاتورة النهائية (محررة باسم البنك لحساب العميل)ملحقة لعقد المرابحة باعتبارهما جزءا لا يتجزأ منه .

يجب أن تحدد تواريخ التسديد حسب الدورة الاقتصادية للنشاط الممول و تحدد عند تحليل ملف التمويل.

عند بيع السلع ، يقوم العميل بتحويل الإيرادات المحصلة في حساب التسديد الذي يمكن أن يدر أرباحا تحفيزية بنفس الشروط المعمول بها في حسابات المساهمة المخصصة .

لتشجيع التسديد قبل الآجال ، فإنه من الممكن تجزئة المرابحات حتى المدى القصير على عدة استحقاقات و احتساب هامش ربح متوسط على مدة التسديد المطابقة .

2.2 - صيغة التمويل بالسلم :

تعريف : يمكن أن يعرف السلم بأنه عقد بيع مع التسليم المؤجل للسلع .و خلافا للمرابحة لا يتدخل البنك بصفته بائع لأجل السلع المشترات بطلب من عميله، و لكن بصفته المشتري بالتسديد نقدا للسلع التي تسلم له مؤجلا .

التطبيق العملي:

- يقوم البنك بإجراء طلبية لحساب عميله لكمية من السلع بقيمة تطابق حاجياته التمويلية .
- يسلم العميل (البائع) للبنك فاتورة تحدد طبيعة و كميات و سعر السلع المطلوبة.
- يوقع الطرفان عند الاتفاق على شروط الصفقة على عقد السلم ، يحدد فيه الشروط المتفق عليها (طبيعة السلع، الكميات، السعر، آجال و كيفيات التسليم و/أو البيع لحساب البنك .....الخ).
- وبالموازاة يوقع الطرفان عقد البيع بالوكالة الذي من خلاله يسمح البنك للبائع بتسليم أو بيع (حسب الحالة) السلع إلى شخص آخر يلتزم البائع تحت مسؤولياته الكاملة بتحصيل و تسديد مبلغ البيع للبنك .

- إضافة إلى الضمانات العادية المطلوبة من البنك في نشاطاته التمويلية (كفالات، رهن حيازي، رهن عقاري .....) و يمكنه مطالبة البائع باكتتاب تأمين على القرض لتجنب خطر عدم التسديد من طرف المشترين النهائيين، مع اكتتاب تأمين ضد المخاطر على السلع مع الإنابة لصالح البنك .
- عند تاريخ الاستحقاق و في حالة اختيار البنك توكيل البائع لبيع السلع لحسابه ، يفوتر هذا الأخير لحساب البنك و يسلم الكميات المباعة بعد التأشيرة على وصولات الشحن من طرف شبابيك هذا الأخير

و هذا إذا رأى البنك حاجة في ذلك (إجراء موجه للسماح بتتبع و مراقبة العملية).

- الأرباح التي يتحصل عليها البائع يمكن أن تمنح في شكل عمولة أو في شكل تخفيض أو المساهمة في هامش الربح المتحصل عليه من طرف البنك في عملية بيع السلع .كما يمكن احتسابها عند بداية الصفقة و إدراجها في مبلغ التسبيقة (تمويل السلم) و في كل الحالات ، يجب احتساب مبلغه مقارنة بنسبة الهامش المطبقة في السوق على عمليات مشابهة .
- يمكن للبنك استعمال تقنية (التعامل بسند تخزين السلع) ، باشتراطه تخزين السلع في مخزن عام و بيعها أو بتوكيل عميل البنك مع تظهير سند التخزين و الاحتفاظ بوصل التسليم كضمان للتسديد في كيفيات التسليم التعاقدية .
- يجب تحقيق ربح صافي من عملية بيع السلع من قبل البائع لحساب البنك (بعد خصم العمولات

و المصاريف الأخرى) و أن يكون هذا الربح مساويا على الأقل لنسبة المردودية السنوية الدنيا كما هي محددة في سياسته التمويلية .

- **الالتزامات لإمضاء:**

الالتزام بالإمضاء هو عملية يلتزم بموجبها المصرفي بإمضائه وبالتالي يقبل أن يكون ضامنا لزبونه وأن يحل محله إذا عجز عن الدفع.

يسمح هذا التسهيل للزبون أن يؤجل دفع حقوق أو التزامات معينة و / أو أن يغطي عجزه في حالة عدم احترامه لالتزاماته، وقبل أن يقدم المصرفي على مثل هذا الالتزام يتأكد من:

- سمعة الزبون وقدراته على التسديد واحترام موضوع العقد المبرم .
- الالتزام المتخذ من طرف المصرفي ينصب على مبلغ ومدة محددين .

وهذا النوع من الخدمات لا محضورة شرعي يحول دون استخدامها من قبل بنك البركة كونها لا تتضمن تعاملا بالربا بل يتقاضى البنك بصددها عمولة مقابل الخدمة التي يسديها لعميله.

نذكر من بين الالتزامات بالإمضاء:

كفالة الصفقات: هناك أنواع متعددة من كفالة الصفقات:

– كفالة إعادة التسبقية: لتمكين المستفيد من صفقة عمومية من الحصول على سيولة لمباشرة الأشغال بسرعة تمنح الإدارة لهذه المؤسسة تسبقية مقابل ضمان بنكي يلتزم بموجبه البنك بكفالة إعادة زبونه لهذه التسبقية إلى الإدارة المتعاقدة معه عند مطالبة هذه الأخيرة بها، في حالة ما إذا استفادت مؤسسة الأشغال العموميةمن التسبقيةأو جزء منها، يجب أن يسددها للإدارة بموجب الالتزام المتخذ من قبله تطبيقا للضمان المقدم.

– كفالة حسن التنفيذ: الهدف من هذه الكفالة هو إعفاء بعض مؤسسات الأشغال من إيداع مبلغ الكفالة المشترطة لضمان تغطية النفقات التي تتحملها لإصلاح العيوب الناتجة عن سوء أداء المؤسسة لأعمالها، ويكون هذا النوع من الضمان بعد التسليم النهائي للإنجاز مع إبداء تحفظات وينتهي عند رفع هذه التحفظات

– الكفالة الجمركية: منها كفالة استخراج السلع، الكفالة على المخازن الاعتبارية ...

– الكفالة الجبائية: تسمح هذه الكفالات لعملاء البنوك بالحصول على مهلة لدفع ضرائب أو حقوق مستحقة لإدارة الضرائب

– الضمانات الاحتياطية: يتجسد الضمان الاحتياطي بتوقيع البنك مصحوبا بعبارة ضمان احتياطي مقبول على أوراق تجارية (سفتجة، شيك، سند لأمر ...) يمكن أن يمنح الضمان أيضا على وثيقة منفصلة ويعطي لفائدة الساحب أو المسحوب عليه أو أحد المظهرين.

ر – الائتماذ المتوسط وط يل الأجل الائتماذ الاستثماري):

– الائتمانات الكلاسيكية:

تنقسم الاعتمادات الاستثمارية إلى قروض متوسطة وطويلة المدى، ويدخل ضمنها صيغة التمويل بالاعتماد الايجاري

- الائتمان متوسط المدى: يهدف إلى تمويل عمليات شراء التجهيزات الجديدة أو تجديدها، الأجل العادي للتمويل متوسط المدى يتراوح ما بين السنة والسبع سنوات.
- الائتمان طويل المدى: يهدف إلى تمويل الاستثمار الثقيل وتسديده يمكن أن يستغرق مدة أكثر من سبع سنوات دون أن تتجاوز مدة 25 سنة.

- ما يقابلها في صنع التمويل المعمول بها لدى بنك البركة:

! . – صيغة التمويل بالاعتد د الايجاري:

تعريف: الاعتماد الايجاري هو عقد تأجيري لأصل مع وعد بالبيع لصالح المستأجر، يتعلق الأمر بتقنية جديدة نوعا ما يتدخل فيها ثلاثة أطراف أساسيين هم:

- مورد (الصانع، أو البائع) الأصل.
- المؤجر (البنك الذي يشتري الأصل لغرض تأجيره لعميله).
- المستأجر الذي يؤجره الأصل الذي يحتفظ بحق الاختيار في الشراء النهائي بموجب عقد التأجير.

من خلال التعريف السابق، يستخلص أن حق ملكية العتاد تعود للبنك خلال طول مدة العقد، بينما يرجع حق الاستغلال للمستأجر.

بموجب العقد، تظهر ثلاثة أوجه:

- يكون العميل ملزما بشراء الأصل (عقد تأجيري منتهي بالتمليك).
- للعميل الحق في شراء أو إرجاع الأصل (عقد اعتماد إيجاري).
- اختيار العميل بتأجير الأصل مرة ثانية (تجديد عقد الاعتماد الايجاري).

التطبيق العملي:

1- يختار عميل البنك من المورد العتاد الذي يحتاجه ويتفاوض حول شروط شرائه (السعر، التسليم، الضمان ما بعد البيع ... إلخ).

2- يقدم للبنك طلب التمويل لشراء العتاد، مدعوم بالفواتير الأولية، عقود أو وثائق أخرى مطلوبة.

3- بعد دراسة ملف التمويل من جانب الخطر، المردودية، الضمانات والمطابقة وفي حالة موافقة الهيئات المختصة يمنح البنك التمويل لصالح العميل بمبلغ الفواتير الأولية، ويعلم مورده بأن العتاد سيشتري باسم البنك بالشروط المتفق عليها بين المورد والعميل.

4- يوكل البنك العميل استلام و تركيب العتاد والقيام بكل الإجراءات الإدارية أو أخرى متعلقة به.

5- عند استلام العتاد، يوقع البنك والعميل عقد تأجير الأصل مع وعد بالبيع لهذا الأخير، إذا رغب في ذلك.

6- يجب أن يحدد بوضوح في عقد التأجير أصل المؤجر، مدة التأجير، مبلغ والإيجارات الواجب تسديدها، إلزامية تأمين الأصل مع الإنابة لصالح البنك ، إضافة إلى البنود الأخرى المتعلقة بالإيجار.

7- بعد التوقيع على العقد، يوقع العميل على السندات لأمر بمبلغ الإيجارات المتفق عليها.

8- لاحتساب الإيجار الدوري، فإن الصيغة المطابقة لمبادئ البنك تتمثل في إضافة مشاريع مقبول من الطرفين لقيمة شراء الأصل.

9- عند نهاية عقد التأجير و شريطة تسديد كافة الإيجارات المتفق عليها، يتنازل البنك لصالح العميل على الأصل وهذا في حالة التأجير المنتهي بالتمليك.

أما إذا تعلق الأمر بالاعتماد الإيجاري مع حق الشراء فهناك ثلاثة أوجه:

- يرجع العميل الأصل للبنك.

- يشتري العميل الأصل بقيمته المتبقية.

- يتفق البنك والعميل على إعادة تجديد عقد التأجير لمدة جديدة وفي هذه الحالة يتفاوض الطرفان على شروط العقد من جديد.

10- إذا تعلق التأجير حول عقار في طور الإنجاز وسينجز مستقبلا، يمكن للبنك توكيل المستعمل لإنجاز أشغال البناء لحسابه وتمويل العملية بصفته صاحب المشروع.

ب. صيغة التمويل بالمضاربة:

تعريف: إن المضاربة صيغة خاصة للمشاركة التي من خلالها أحد الطرفين (البنك) يقدم رأس المال والطرف الآخر (الشريك المضارب) المهارة، توزع الأرباح المحققة بتظافر هاذين العاملين بين البنك وشريكه بنسب متفق عليها

غير أنه يتحمل مقدم رؤوس الأموال (البنك) وحده الخسارة في حدود الأموال المقدمة تكون المضاربة مطلقة عندما يكون الشريك المضارب حرا في استثمار رأس مال المضاربة في عمليات يختارها أو لمدة غير محددة.

وتكون المضاربة محصورة عندما تتعلق بعمليات شراء سلع و / أو محددة الزمن.

التطبيق العملي:

إن السير التطبيقي لعملية المضاربة مطابق لعملية المشاركة شريطة الأخذ بعين الاعتبار بعض الأوجه الخاصة، غير أن توزيع الأرباح لا يتم إلا بعد التسديد الفعلي لرأسمال المضاربة، كما يمكن إبرام عقد مضاربة مع أكثر من شريك (مضاربة جماعية).

- صيغة التمويل بالمشاركة:

تعريف: المشاركة هي مساهمة بين طرفين أو أكثر في رأسمال مؤسسة، مشروع أو عملية مع توزيع النتائج (خسارة أو ربح) حسب النسب المتفق عليها ، تتم هذه المساهمة أساسا عل الثقة و مردودية المشروع أو العملية.

المشاركة النهائية: يشارك البنك في تمويل مشروع بصفة دائمة ويقبض دوريا حصته من الأرباح بصفته مساهم مع صاحب المشروع.

المشاركة المتناقصة: يساهم البنك في تمويل مشروع أو عملية بنية التنازل تدريجيا من المشروع أو العملية وهذا بعد انسحاب صاحب المشروع الذي يسدد للبنك حصته من الأرباح العائدة له كما يمكنه تخصيص كل جزء من حصته لتسديد حصة رأسمال البنك.

التطبيق العملي:

1- يقدم العميل ملف تمويل يتضمن، إضافة إلى الوثائق اللازمة، دراسة مفصلة للمشروع أو العملية المقترحة على البنك، تتضمن أساسا حساب استغلال تقديري.

2- بعد دراسة الملف من ناحية المخاطر، مهنية العميل، الضمانات المقترحة، مطابقة ونظامية العملية، وبعد موافقة الجهات المختصة، يفتح البنك التمويل للمدة الخاصة بالعملية، يمثل مبلغ التمويل حصة البنك في رأسمال المشروع.

3- بالموازاة، يوقع الطرفان عقد المشاركة الذي يحدد فيه الشروط المالية والتجارية التي ستسير العملية وحقوق والتزامات كل طرف.

4- يسند تسيير المشروع أو العملية للعميل الذي يعد دوريا للبنك تقديرا مفصلا ومبررا

5- يجب أن توطن مجموع العمليات المتعلقة بعقد المشاركة لدى شبابيك البنك أضف إلى العملية المجراة على حصة المشارك، كما يقوم البنك بتسديد كافة النفقات المسجلة في إطار عملية وضع المشروع أو العملية الممولة فيحدود التمويل المفتوح. تتم التسديدات مشروطة بتقديم طلب تسديد موقع من طرف المشارك مع الوثائق المبررة اللازمة لكل فئة من النفقات (فواتير، كشف، وضعية الرواتب ...)

6- بالإضافة إلى التكفل بها محاسبيا، يجب أن تكون عمليات المشاركة موضوع متابعة شبه محاسبية مدققة على مستوى البنك وعلى أساس الوثائق المبررة المقدمة.

7- يحتفظ البنك بحق الفصل في نظامية النفقات المجراة في إطار المشاركة، وفي هذا الصدد يمكنه رفض تطبيق طلبات التسديد.

8- توضع إيرادات البيع في حساب تسديد المشاركة هذا الأخير يسير كحساب داري غير مؤهل للأرباح.

9- بالنسبة لعمليات المشاركة غير الظرفية يعد الطرفان دوريا (شهريا، كل ثلاثة أشهر كل ستة أشهر، سنويا

حساب استغلال للمشاركة يوضع في الجانب الدائن مجموع التكاليف المرتبطة بالعملية سواء سددت من طرف البنك أو المشارك، وفي الجانب المدين مجموع الإيرادات المسجلة بصدد المشاركة، يوزع ناتج الاستغلال (أرباح أو خسائر) بين الطرفين حسب الاتفاق التعاقدي، أو إعادة إدماجه في المشاركة، أو وضعه في حساب خاص قيد التخصيص بالنسبة للمشاركات الظرفية بعد حساب الاستغلال عند اختتام العملية.

10- في حالة مشاركة متناقصة، يمكن للطرفين اتفاق بتخصيص جزء من الإيرادات الناتجة عن المشاركة لإهلاك رأس مال البنك ، وتعود ملكية المشروع أو العملية للعميل عند التسديد الكلي لحصة البنك والأرباح العائدة له، يمكن أن تتم عملية تحويل الملكية بعدة طرق، بيع الأسهم أو الحصص الاجتماعية ، تسديد رأس مال المستثمر من طرف البنك

11- في المشاركة النهائية يجب أن يخضع تسيير وإدارة المشروع لنفس الإجراءات القانونية والمحاسبية المسيرة للمؤسسات وبالخصوص تعيين أو أكثر كممثل للبنك.

! دالتمويل بصيغة ا ستص. ع:

تعريف: الاستصناع هو عقد مقاولة الذي من خلاله يطلب الطرف الأول (المستصنع) من طرف الثالث (الصانع) بصنع أو بناء مشروع يضاف إليه ربح يدفع مسبقا بصفة مجزئة أو لأجل و يتعلق الأمر بصيغة تشبه عقد السلم مع الفرق أن موضوع الصفقة هو التسليم و يس شراء سلع على حالها و لكن مواد مصنعة تم إخضاعها لعدة مراحل لتحويلها ، مقارنة مع التطبيقات التجارية الحالية يشبه الاستصناع نقد مقاولة كما هو معرف في المادة 549 من ق.م ج : " المقاولة عقد يتعهد بمقتضى أحد المتعاقدين أن يصنع شيئا أو أن يؤدي عملا مقابل أجر يتعاهد به المتعاقد الآخر " .

التطبيق العملي: يمكن أن تتم طلبات التمويل بإلاستصناع تحت الصيغتين التاليتين :

- **تمويل إنجاز مشروع بطلب من العميل** : يمكن أن يتدخل البنك في إحدى الصيغتين التاليتين:

1-البنك صانع العميل مستصنع:

- يكلف البنك مقاول محترف بإنجاز مشروع مطلوب طبقا لعقد استصناع ثاني الذي من خلاله يلعب البنك دور صاحب المشروع (المستصنع) و المقاول (الصانع) .
- يتم تسديد الخدمات المقدمة من طرف المقاول على أساس تقديم الوثائق المبررة (وضعية الأشغال ، و فواتير ، وضعية الرواتب ....) ، كما يمكن أن تكتسي صيغة تسبيقات على الأشغال تستنزل تسديد لاحق.

- يمكن أن يسدد صاحب المشروع الخدمات المقدمة من طرف البنك في أي وقت من العملية في شكل مؤونات جزئية و متزايدة في حساب الاستصناع .
- في هذه العملية، تحسب الأرباح العائدة للبنك من التمويل بالإضافة لتكلفة الإنجاز (مجموع المصاريف المسددة للمقاول و كل النفقات المجراة من إطار العقد) هامش ربح متفق عليه مع صاحب المشروع.

2- البنك مستصنع العميل صانع :

- البنك هو صاحب و مالك المشروع يكلف العميل لإنجاز لحسابه مشروع موضوع التمويل .

- يحسن العميل (المقاول) للبنك فاتورة أولية أو كشف يحدد فيه تعيين المشروع المراد إنجازه و المبالغ الواجب دفعها (مبلغ التمويل) .

- يسدد البنك للعميل ومبلغ الفاتورة أو الكشف و هذا بوضع تحت تصرفه التمويل المتفق عليه عند التوقيع على العقد و هذا حسب تقدم الأشغال أو عند تسليم المشروع.

- يسلم البنك المشروع من العميل بموجب وصل بالاستلام و يوكله لغرض بيع المشروع لحسابه على أساس سعر أدنى يشمل مبلغ التمويل الممنوح مضاف إليه هامش ربح و البنك المعتاد ، في المرحلة الثانية من هذه العملية يتم التوقيع على عقد بيع المصنوعات بالوكالة .

ب- تمويل الصفقات العمومية:

- في حالة طلب العميل التمويل و الذي يكون أساسا مقاولا ، في إطار إنجاز صفقة يجب إضافة في عقد الرهن الحيازي للصفقة لصالح البنك ، بند خاص يتعلق بالمساهمة المباشرة للبنك في إنجاز جزء أو كل أشغال موضوع هذه الصفقة و بالتالي يلعب دور الصانع المكلف من طرف صاحب المشروع لإنجاز كل أو جزء من الصفقة بالتعاون مع المقاول.

- عقد استصناع ثاني يوقع مع المقاول، يتدخل من خلاله كمساهم مع البنك في إنجاز الأشغال.

- يمنح البنك تسبيقات للمقاول التي ستسوى حسب التسديدات المجراة من طرف المحاسب بموجب إجراءات الرهن الحيازي للصفقة العمومية المذكورة أعلاه .

- عند اختتام العملية توزع الأرباح الإضافية ما بين البنك و المقاول على أساس معيار توزيع يضمن لطرف الأول هامشه العادي في الربح مقارنة مع مدة تعبئة تمويليه .

- احتمال ثاني يمنح للبنوك الإسلامية لتمويل الصفقات العمومية ، و يتمثل في إنشاء

أو المساهمة في شركات إنجاز .

- في مجال الضمانات يمكن للبنك أن يطلب رهنا عقاريا أو رهن حيازي لأصل منجز هذا عندما يتعلق الأمر باستصناع عادي (بنك / العميل) ، أما في حالة استصناع مبرم في إطار صفقة عمومية فيجب تحصيل الرهن الحيازي للصفقة .

ثانيا: تأمين التمويلات (الضمانات) :

عادة ما تكون الضمانات المطلوبة من طرف المصرفي المرتبطة بطبيعة التمويل الممنوح بحيث يتناسب مدى قابليته للتسييل (أي تحويله إلى نقود) من أجل استحقاق الدين ، و هكذا فإن الائتمان الموسمي لا يتطلب رهنا عقاريا مثلا.

و لكن المصارف أصبحت تطالب أكثر فأكثر بضمانات عقارية في مقابل تمويلات قصيرة المدى بسبب ضعف الضمانات الأخرى و قابليتها بالتسييل باستثناء الضمانات المالية .

تنقسم الضمانات إلى نوعين رئيسين :

أ- **الضمانات العينية** : وهي تخصيص مال متقدم لتأمين تسديد الدين و يمكن أن يكون هذا المال نقديا أو ورقة تجارية أو مالا منقولا أو عقارا.

ب- **الضمانات الشخصية** : و تتمثل في التزام شخص في الحلول محل المدين الأصلي في حالة تخلف هذا الأخير عن تسديد دينه و يمكن أن يأخذ هذا النوع من الضمان شكل الكفالة الشخصية أو الاحتياطي على الأوراق التجارية .

ثالثا: الخدمات الاجتماعية:

يقوم البنك بتوزيع الفوائد التي يأخذها من جراء إيداعه للأموال في بنوك أخرى و كذا فوائد التأخير على مختلف فئات المجتمع التي هي في الحاجة لذلك في شكل هبات و إعانات كما أنه يقوم بتنظيم رحلات العمرة و الحج بالنسبة لعمال البنك بالإضافة إلى تقديم قروض حسنة للعمال.

تقييم تجربة بنك البركة الجزائري[1]

إن الجزائر وهي تخوض تجربة إنشاء بنك البركة في إطار إصلاح المنظومة المصرفية تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

[1] – الدورة التدريبية الدولية حول : تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية .
تقييم تجربة بنك البركة في إطار إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية ، مداخلة الأستاذ : بن منصور عبد الله والأستاذ مرابط سليمان.

- إعادة صياغة علاقات جديدة تربط بين المؤسسة الاقتصادية والمنظومة المصرفية تندرج ضمن الآليات المعمول بها دوليا في إطار سياسة ائتمانية حديثة.

- تأهيل المنظومة المصرفية الوطنية لمسايرة المحيط التنافسي الذي يفتح المجال المصرفي والقطاع الخاص الوطني والأجنبي.

- ضرورة التفكير في أساليب تمويلية جديدة لتساير حجم المؤسسات الصغيرة والاستثمارات الصغيرة والمتوسطة .

- فتح المجال أمام مؤسسات مصرفية تعمل وفق مبادئ الشريعة لاستقطاب جمهور المدخرين والمستثمرين الرافضين للتعامل بأسلوب الفائدة من منطلق قناعة دينية.

محاربة ظاهرة الاكتناز وترسيخ ثقافة مالية يلعب فيها البنك دور الوسيط المحوري.

إلا أن التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية تبدو أكثر صعوبة بطبيعة البيئة المصرفية التي تعمل فيها والتي تبدو متنافرة مع القواعد التي أقيمت عليها من حيث توافق عملياتها وأنشطتها مع روح الشريعة الإسلامية وتتمثل هذه التحديات في :

– من حيث الإجراءات والمعايير المحاسبية حيث يحتاج النظام المالي الإسلامي إلى إجراءات تتماشى والعمل المصرفي الإسلامي .

– نقص العاملين المدربين.

– من الناحية القانونية وتتمثل في وضع معظم القوانين وفق النمط التقليدي.

– من الناحية الاشرافية، في الوقت الراهن لا يوجد إطار إشرافي في كثير من الدول يتناسب مع طبيعة العمل المالي الإسلامي مما يشكل عائق أمام نمو وتقدم هذه المصارف.

من الناحية التشغيلية: طبيعة علاقة البنك الإسلامي بالبنك المركزي فيما يخص قيام هذا الأخير بدور المقرض الأخير ، فالمصارف الإسلامية رغم حاجاتها المالية للتمتع بهذه الميزة التي تتوفر بغيرها، إلا أنها لا تستطيع شرعا الاستفادة من تسهيلات البنك المركزي لأنها تقدم على أساس ربوي.

المطلب الثاني : أدوات الدراسة

بما أن الغاية من جمع البيانات هو تحليلها و تفسيرها فإننا بعد جمعها نقوم بتحويلها وفقا للخطوات التالية :

- نقوم بتفريغ المعلومات و تحويلها من الصيغة النوعية الى الصيغة الكمية في **Exel2010**.
- بالاعتماد على مؤشرات السيولة بغية الوصول الى نتائج و تحليلها و مناقشتها .

الأصول :

	البيان	السنوات المالية		
		2010	2011	2012
1	الصندوق بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية	56 609 931 855,72	67 803 524 823,19	81 264 583 404,48
2	أصول أخرى ممسوكة لأغراض تجارية	0	0	0
3	أصول مالية قابلة للبيع	0	0	0
4	قروض و حقوق على مؤسسات مالية	81 590 721,94	153 598 594,15	577 158 936,97
5	قروض و حقوق على الزبائن	55 688 886 139,74	58 583 867 345,76	57 981 432 240,10
6	أصول مالية ممسوكة الى غاية تاريخ الاستحقاق	0	0	0
7	ضرائب جارية-اصول	1 100 686 586,47	1 058 461 853,40	1 300 499 738,61
8	ضرائب مؤجلة-أصول	104 241 139,11	147 047 205,55	164 259 235,69
9	أصول أخرى	4 279 823 307,68	1 952 916 681,39	5 667 743 431,98
10	حسابات التسوية	14 713 455,84	513 667 567,99	885 354 286,40
11	المساهمة في شركات، مؤسسات ووحدات	305 634 265,79	305 564 845,14	305 580 188,62
12	عقارات لغرض التوظيف	0	0	0
13	أصول ثابتة	2 321 057 674,62	2 463 534 551,25	2 538 346 992,20
14	أصول غير ثابتة	2 323 021,27	1 785 491,19	192 928 682,18
15	فارق الاقتناء	0	0	0
	مجموع الأصول	119 408 201 581,71	74 400 101 613,25	150 877 887 137,23

جدول . : جدول ا صول

الخصوم :

	البيان	السنوات المالية		
		2010	2011	2012
1	البنك المركزي، مركز الصكوك البريدية	–	-	-
2	ديون اتجاه المؤسسات المالية	14 443 133,10	14 372 421,76	14 249 001,94
3	ديون اتجاه الزبائن للزبائن	631,59 230 249 65	73 909 687 742,90	86 382 740 102,54
4	ديون ممثلة بسند	176,14 238 714 24	29 375 424 295,26	30 131 671 815,54
5	ضرائب جارية–خصوم	1 548 289 628,09	1 730 923 461,43	1 805 777 596,59
6	ضرائب مؤجلة–خصوم	-	-	-
7	خصوم أخرى	8 293 743 575,61	3 034 151 611,46	7 419 452 967,00
8	حسابات التسوية	1 845 630 623,57	4 368 949 103,30	2 923 107 750,10
9	مؤونات على المخاطر و التكاليف	476 330 134,57	583 415 910,59	613 141 195,35
10	اعانات عتاد و اعانات أخرى استثمارات	-	-	-
11	صندوق المخاطر المصرفية العامة	3 069 307 054,71	3 319 449 654,63	3 394 874 823,14
12	ديون مرتبطة	-	-	-
13	راس المال الاجتماعي	10 000 000 000,00	10 000 000 000,00	10 000 000 000 ,00
14	علاوة على راس المال	-	-	-
15	الاحتياطات	899 560 980,01	1 974 625 270,55	3 018 160 781,33
16	فارق التقييم	-	-	-
17	فارق اعادة التقييم	894 671 917,24	894 671 917,24	894 671 917,24
18	نتيجة مرحلة (+/–)	260 285 098,24	-	-
19	نتيجة السنة المالية (+)	3 243 157 215,31	3 778 297 569,89	4 190 030 186,46
	مجموع الأصول	120 508 888 168,18	132 983 968 959,01	140 787 880 149,23

جدول 2 :خصوم بنك البركة

خارج الميزانية :

الرقم	البيان	السنوات المالية
		2010
أ	التزامات ممنوحة	42 798 165 849.75
1	التزامات تمويل لفائدة المؤسسات المالية	-
2	التزامات تمويل لفائدة الزبائن	39 866 424 538.31
3	التزامات و ضمانات لأمر مؤسسات مالية	421 317 187.44
4	التزامات و ضمانات لأمر الزبائن	2 510 424 124.00
5	التزامات أخرى ممنوحة	-
ب	التزامات مستلمة	-
6	التزامات تمويل مستلمة من المؤسسات المالية	-
7	التزامات وضمانات مستلمة من مؤسسات مالية	-
8	التزامات أخرى مستلمة	-

جدول 1 : خارج ميزانية بنك البركة

حسابات النتائ – تكاليف :

	البيان	السنوات المالية
		2010
1	ايرادات الاستغلال	669 735 937 422,00
2	تكاليف الاستغلال	1 276 836 718,68
3	عمولات(ايرادات)	468,58 487 312
4	عمولات تكاليف	700,50 755 224
5	ربح أو خسارة صافية على الاصول المالية محكومة لغرض البيع	-
6	ربح أو خسارة صافية على الاصول المالية محكومة متاحة للبيع	-
7	ايرادات النشاطات الاخرى	1 754 420 134,34
8	تكاليف النشاطات الاخرى	21 418 961,37
9	الايراد المصرفي الصافي	7 241 255 596,59
10	تكاليف استغلال عامة	1 573 165 597,08
11	مخصصات الاهلاكات على خسارة على الاصول الثابتة و غير الثابتة	177 653 168,83
12	نتيجة الاستغلال الخامة	5 490 436 830,68
13	مخصصات المؤونات وعلى الخسائر على القيم و الديون غير المسترجعة	5 872 517 789,09
14	استرجاع مؤونات على الخسائر على القيم و استرجاع الديون المهلكة	4 881 199 521,21
15	نتيجة الاستغلال	4 499 118 562,80
16	ربح أو خسارة صافية على الأصول الأخرى	-
17	عناصر غير عادية (ايرادات)	-
18	عناصر غير عادية (تكاليف)	-
19	النتيجة قبل الضرائب	4 499 118 562,80
20	الضرائب على النتائج و ما شابهها	1 255 961 347,49
21	النتيجة بعد الضريبة	**3 243 157 215,31**

جدول 4 النتائ – تكاليف لبنك البركة

المبحث الثاني: نتائج و المناقشة

المطلب الأول: النتائج

حساب نسب السيولة :

حساب نسبة الاحتياطي القانوني لبنك البركة :

	2010	2011	2012
الصندوق,بنك الجزائر ,مركز الصكوك البريدية	56609931856	6780352482319	8126458340448
ديون اتجاه الزبائن للزبائن	65249230632	73909687743	86382740103
نسبة الاحتياطي النقدي	0.867595392%	% 91.73834567	% 94.07502391

جدول أ : نسبة الاحتياط القانوني لبنك البركة

نسبة الرصيد النقدي لبنك البركة:

	2010	2011	2012
الصندوق, بنك الجزائر , مركز الصكوك البريدية	56609931856	6780352482319	8126458340448
ديون اتجاه الزبائن للزبائن	65249230632	73909687743	86382740103
نسبة الاحتياطي النقدي	% 0.867595392	% 91.73834567	% 94.07502391

جدول أ : نسبة الرصيد النقدي لبنك الب كة

السيولة العامة :

	2010	2011	2012
الصندوق,بنك الجزائر ,مركز الصكوك البريدية	56609931856	6780352482319	8126458340448
ديون اتجاه الزبائن للزبائن	65249230632	73909687743	86382740103
نسبة السيولة القانونية	% 0.867595392	% 91.73834567	% 94.07502391

جدول 2 : السيولة العامة لبنك البركة

	2010	2011	2012
الصندوق,بنك الجزائر مركز الصكوك البريدية	56609931856	6780352482319	8126458340448
ديون اتجاه الزبائن للزبائن	65249230632	73909687743	86382740103
نسبة السيولة العامة	% 0.867595392	% 91.73834567	% 94.07502391

جدول 3 : السيولة القانونية لبنك البركة

السيولة القانونية:

السيولة الاحتياطية لبنك البركة:

	2010	2011	2012
ادون الخزينة+ اوراق مالية حكومية+ اوراق تجارية جديدة	0	0	0
النقدية بالصندوق و البنك المركزي	65 249 230 632	73 909 687 743	86 382 740 103
نسبة السيولة الاحتياطية	0	0	0

جدو (: السيولة الاحتياطية لبنك البركة

السيولة النقدية لبنك البركة

	2010	2011	2012
الصندوق,بنك الجزائر ,مركز الصكوك البريدية	56609931856	6780352482319	8126458340448
ديون اتجاه الزبائن للزبائن	65249230632	73909687743	86382740103
نسبة السيولة النقدية	% 0.867595392	% 91.73834567	% 94.07502391

جدول 0ا : السيولة النقدية لبنك البركة

حساب نسب مخاطر السيولة :

النقد و الأرصدة المملوكة لدى المصرف:

	2010	2011	2012
النقدية بالصندوق	56609931856	6780352482319	8126458340448
اجمالي الموجودات	120508888168.18	132983968959.01	150787878137.23
%	0.469757316	50.98623943	53.89331318

جدول 1. : النقد و الأرصدة المملوكة لدى المصارف

المـ جودات النقدية

	2010	2011	2012
النقدية بالصندوق	56609931856	6780352482319	8126458340448
اجمالي الموجودات	120508888168.18	132983968959.01	150787878137.23
%	0.469757316	50.98623943	53.89331318

جدول 2: الموجودات النقدية

التسهيا ت الائتمانية:

	2010	2011	2012
التسهيلات الائتمانية (القروض)	55770476861	58468582177	58737465940
اجمالي الموجودات	120508888168.18	132983968959.01	150787878137.23
%	0.462791398	0.439666395	0.389537055

جدول 13 :التسهيلات الائتم نية

الموجودات الحساسة لسعر الفائدة:

	2010	2011	2012
القروض وحقوق الزبائن	55770476861	58468582177	58737465940
اجمالي الموجودات	120508888168.18	132983968959.01	150787878137.23
%	0.462791398	0.439666395	0.389537055

جدول 4. : الموج دات الحساسة لسعر الفائدة

المطلب الثاني التحليل

من خلال دراسة البيانات الواردة بالجدول رقم 1 نلاحظ أن أعلى نسبة للاحتياطي القانوني الذي كان في سنة 2012 إذ كانت نسبته 94.07% و كان سبب هذه الزيادة ارتفاع نسبة الودائع من طرف الزبائن (103 740 382 86دج)أما النقدية بالصندوق فزادت بحوالي 15% أما بالنسبة لسنة 2011 فكانت النسبة 91.83% و ذلك الارتفاع بنسبة 10-15%ما بين سنة 2010 الى 2011 وهذا مؤشر جيد بالنسبة للبنك.

سنة 2010 كانت النسبة 0.86% و يدل ذلك أن البنك ملتزم بتعليمات البنك المركزي باحتفاظه بنسبة معينة من الودائع لحماية زبائنه لكي يواجه السحب المفاجئ.

اما الجدول الثاني نلاحظ ان نسبة السيولة القانونية فلا تختلف نسبه عن نسب السيولة الاحتياطية فنلاحظ أن النسب متطابقة 0.86 % سنة 2010 هذا أمر ايجابي من ناحية أما الآخر السلبي فهو أن البنك لا ينوع استثماراته فلا توجد لديه أي أوراق مالية أو تجارية التي توفر سيولة جيدة عند بيعها، اما الاقتراض من البنك المركزي فنلاحظ أنه لا توجد قروض ولا مستحقات المصارف أي لا توجد ديون عليه .

أما الجدول الثالث(03) نلاحظ من الجدول(2) و (3) و (06) أنه نسبة الرصيد النقدي و السيولة العامة و السيولة النقدية أن النسب متطابقة كل التطابق خلال السنوات الثلاثة وتبقى نسبة 2012 هي الأعلى من بين النسب رغم التفاوت الكبير بين نسبة 2011 و 2010 بفارق قد يكون 90.87 % وهذا تحسن كبير خلال سنة واحدة، وكان السبب الذي أدى الى الزيادة الواضحة هو ارتفاع الودائع لدى البنك رغم ان هذا غير كاف فهي تحتاج الى مصادر تمويل أخرى توفر لها السيولة و تحقق لها الفوائد لذلك فعليه أن ينوع في خدماته المصرفية و الأنشطة الفعالة الاستثمارية و توظيفها في مدة قصيرة الأجل لتسهم في توفير السيولة و تحقيق العوائد للمصرف.

بالنسبة للجدول 7 نلاحظ أن هذه النسبة تشير الى أن مقدار الارصدة النقدية الموجودة في المصرف ترتفع تدريجيا الى أن تصل سنة 2013 الى 448 340 458 126 8 و يرتفع بذلك اجمالي الموجودات في البنك و إن ارتفاع هذه النسبة تقلل من مخاطر السيولة و يعني أنه قادر على مواجهة الصعوبات من طرف المودعين .

نلاحظ أن نسبة الموجودات النقدية و الاستثمارات على إجمالي الموجودات لا يختلف عن النسبة الأولى فيوجد تطابق بين النسب في البنك.

نلاحظ أن البنك توجد لديه تسهيلات ائتمانية فلديه نسبة مخاطرة في سنة 2010 ب(0.46) %أما بالنسبة لسنة 2011 (0.43 %) أما بالنسبة لسنة 2013 (0.38 %) فمن خلال هذا التوضيح فإن نسبة

المخاطرة في سنة 2010 كانت في أكبر من سنة 2013 و ذلك عائد لارتفاع نسبة الموجودات في البنك وإن ارتفاع هذه النسبة يدل على مدى استعمال المصرف لمصادر أمواله لأغراض القروض و التسهيلات الائتمانية .

أما في الجدول 10 فنلاحظ أن الموجودات الحساسة لسعر الفائدة و المعبرة عنها بالقروض على إجمالي الموجودات فإن النسب بالنسبة للجدول السابق وهذا الجدول متطابقة تماما في كل السنوات.

خلاصة الفصل :

بنك البركة الجزائري هو البنك الإسلامي الوحيد في الجزائر, حيث ينتمي إلى جهاز مصرفي تتعامل أطرافه وفق أساليب ربوية منافية لمبادئه العامة, وعليه فهو يخضع لرقابة البنك المركزي كسائر البنوك من حيث يجب على بنك البركة الاحتفاظ لدى البنك المركزي بنسبة معينة مما لديه من ودائع حماية لأموال المودعين

تعمل البنوك بصفة عامة في بيئة تتميز بدرجة عالية من عدم اليقين يعرضها لمخاطر عديدة اهمها المخاطر السيولة الناتجة عن عدم التزام العميل ، يعتبر التعرض للمخاطر في القطاع البنكي امر لامفر منه لذلك تكتسي ادارة مخاطر السيولة اهمية قصوى فهي تعتبر من الوظائف الاساسية التي تساعد البنوك على مواصلة والنجاح وبالتالي القدرة على المنافسة

بالرغم من ارتفاع العوامل المسببة للمخاطر التي تتعرض لها البنوك الاسلامية الا هناك بعض الادوات والاساليب التي يمكن ان تستخدمها من اجل ادارة مخاطرها بدرجة معقولة وبما يتماشى مع ضوابط العمل المصرفي من اجل ادارة مثلى لمخاطر السيولة للمرونة في تقدير المخاطر وادارتها، و تسيير السيولة لم يتطور بعد اذ يتلخص في تسيير اداري موجه أساسا الى اعادة العجز الهيكلي للخزينة.

انعدام السيولة يوجد في جميع البنوك العمومية المدينة و التي تضمن شبه اجمالي لمواردها لدى الزبائن.

الخاتمة

ا- ا ة :

هدفت هذه الدراسة الى معرفة مدى اعتماد المصارف التجارية الجزائرية على تسيير مخاطر السيولة ودراسة الاساليب و المؤشرات التي يمكن أن تساعد في تجنب الوقوع في مخطر السيولة .

و بناء على ما تم استعراضه في هذه الدراسة في الاطار النظري و التطبيقي توصلت الدراسة الى النتائج التالية :

- لا يعمل البنك على ادارة مخاطر السيولة .
- هناك عجز في السيولة في البنك سوف تعرضه لمجموعة من المخاطر.
- بما أن المصارف الإسلامية هي جزء من البنوك التجارية، فقد توصلنا إلى أن مشكلة السيولة هي أشد وأكبر في البنوك الإسلامية وذلك راجع إلى الاختلاف الجوهري ما بين هذه البنوك في نشاطها المصرفي.
- ان بنك البركة يعاني من مشاكل جمة اهمها ان نسبة السيولة الاحتياطية قد بلغت 0 % فهذا يدل على ان البنك يعاني نقص شديد في السيولة فهو لا يتاجر بالأوراق المالية رغم انها تحقق عوائد عالية .
- توجد لدى البنك صندوق المخاطر المصرفية العامة لتسديد العجز لدلك فهو لا يهتم بحساب نسبها تساوي النسب المالية للسيولة يرجع لعدم تنويع الخدمات المصرفية يجب ان لا تكون نسبة الاحتياط النقدي اكبر من الاحتياطي القانوني فهدا يدل على ضياع الارباح و الاستخدام السيء لها التي يسعى لتحقيقها .
- ان كبر حجم التسهيلات الائتمانية يؤثر سلبا على الموجودات في البنك اذا قارنا نسبة الاحتياطي القانوني للبنك البركة مع النسبة التي يحددها البنك المركزي فنجد انه عليه ان يودع لديه بمبلغ معين و يمتنع عن القروض التي يمنحها له البنك لا يحتفظ بسيولة سائلة التي يجب ان تحتفظ بها البنوك .
- أهم أساس يعتمد عليه البنك لتسيير سيولته هي الودائع.
- يعتمد البنك في تقييم مخاطره على نسب السيولة.

التوصيات :

من خلال ما تم عرضه في فصول البحث و النتائج التي تحققت فإن البحث يخلص مجموعة من التوصيات :

1- اعطاء السيولة المزيد من الاهتمام لتأثيرها على سلامة المركز المالي للبنك .
2- ضرورة قيام المصرف بصياغة استراتيجيات واضحة للمحافظة على رأس المال و الاحتفاظ بنسبة محددة من الاحتياطات لمواجهة مخاطر السيولة .
3- ضرورة اهتمام ادارات المصارف بمخاطر السيولة و التركيز على قياسها و تحليلها بشكل جيد لما يمكن من الكشف المبكر عن أي مخاطر ناجمة عن ذلك.
4- على المصرف الاهتمام بتقييم ادائه المالي لوقوف على نقاط الضعف و القصور و معالجتها، فضلا عن معرفة نقاط القوة لتطوير أدائه المالي.
5- ضرورة تركيز المصرف على الاستثمارات قصيرة الاجل لما تدره من ايرادات .
6- العمل على تطوير ثقافة آليات التعامل مع المخاطر المصرفية و بيان خطورة غياب ذلك.
7- لكي يتمكن كل بنك من ادارة السيولة بكفاءة لا بد من أن يجدد مصادر الأموال و مصادر الطلب عليها.
8- القيام بالمزيد من الدراسات و الأبحاث في مجال ادارة السيولة و مخاطرها لتفادي الوقوع في المخاطر .

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

1- محمد سعيد أنور سلطان، ادارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، 2008.

2- رضا صاحب أبو حمد، ادارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، الطبقة الأولى، دار الفكر، عمان، 2002.

3- دريد آل شبيب ادارة البنوك المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة، 2012.

4- مفيدةبوقصة، أهمية تطبيق إدارة السيولة في المؤسسات الخاصة دراسة، حالة مؤسسة سينفنكو بتقرت الفترة 2011/2010، مذكرة ماستر أكاديمي غير منشورة، تخصص مالية مؤسسة، جامعة ورقلة، 2013.

5- لونيسي هدى، اشكالية تسيير السيولة في البنوك الجزائرية فترة(1990-2009)، مذكرة ماجستير، تخصص نقود

6- و بنوك، جامعة الجزائر 3 ، 2012.

7- سليمان أحمد اللوزي، مهدي حسن زوليف، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان،1997.

8- بهية مصباح محمود صياح، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العلمية في فلسطين، دراسة تحليلية، من مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماجستير (غير منشورة) تخصص ادارة أعمال جامعة اسلامية غزة ، 2008.

9- م م بلال نور، سعيد الكردي- تقسيم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة، دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين و الرشيد كلية ادارية، جامعة كربلاء، مجلة العراق للعلوم الادارية عدد 24.

10- أسماء نخلة، ادارة مخاطر المالية في البنوك الاسلامية(دراسة ميدانية لمجموعة البركة مصرفية بالبحرين 2009-2012) مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر(غير منشورة)، مالية و بنوك، جامعة ورقلة،2013.

11- مقطوف نعيمة،آلية تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية(دراسة حالة بنك CPA)، مذكرة لاستكمال شهادة ليسانس غير منشورة، بنوك نقود و مالية، جامعة ورقلة،2013.

12- سيرين سميح أبو رحمة، السيولة المصرفية و أثرها على العائد والمخاطرة (دراسة تطبيقية على مصارف تجارية فلسطينية)، مذكرة استكمال لطلبات حصول على درجة ماجستير غير منشورة، ادارة أعمال، جامعة اسلامية غزة، 2009، ص 75.

13- الندوة التدريبية الدولية حول : تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير بسطيف 28/25 ماي 2003 المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب .

14- مقابلة شخصية مع مدير بنك البركة الجزائري-وكالة سطيف-السيد صخراوي نصر الدين .

15- الندوة التدريبية الدولية حول : تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير بسطيف 25-28 ماي 2003 المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب مداخلة الأستاذ : حيدر ناصر ، تقييم تجربة بنك البركة الجزائري .

16- الدورة التدريبية الدولية حول : تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية .

17- تقييم تجربة بنك البركة في إطار إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية ،مداخلة الأستاذ : بن منصور عبد الله والأستاذ مرابط سليمان .